I

من متملكات الفقير الحقير
احمد بن مصطفى عفى

من كتب العصر الى السيد الكبير
السيد مصطفى مسعود المدرس
من الاطباء الحاصل
عفى

Süleymaniye U Kütüphanesi

Kısmı	Esat Ef.
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	1949

محمد بن عبد الرحمن
الاصفهاني

لعلی خضر ولی حق آب حیوان ایلمش مردهٔ فرسوده جسم عاشقه جان ایلمش

منظر قصر جلاوه رو بنی کورمش اولوب ماه نو مست حسرتیله کریبان ایلمش

جبهه سن اودلر باوزلفک نقاب زلفله کویا خورشیدی ابر لخچه پنهان ایلمش

زاهد خشمی طعمه اشیر مژکان ایلیوب کوی دشمن یکسر عشاقی غلطان ایلمش

ریکزار باغ عشقده برکه طبع رو عیسی صرصر هجری اسوب یکدم پریشان ایلمش

1

۱۹۴۹

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله بحسب تعلق الارادة به اقول لا باعتبار ان العدم علة تامة

للتخصيص ذلك البعض لانه لو كان كذلك يلزم انتهاء العدم في ذلك البعض

بل السبب في تخصيصه العدم بحسب تعلق الارادة فلا يلزم حينئذ انتهاء العدم

عند حصول المراد قوله بل هو منفصل بذاته اي ليس اخلا تخصص مع غيره

حتى يكون امتيازه بالفعل ولا نوع حتى يكون امتيازه بالعرض فافهم

اعتبار الاشتراك بالعوارض قوله اراد ان يشير الى ان اشرف العلوم اه

اشار اولا الى امهات مباحث هذا الفن اجمالا وثانيا الى شرف بحسب اجزائه

وثالثا الى توزيعه المشتمل على الاشارة الى ابواب المقاصد ورابعا الى عنوانه

ثم انتقل منها الى وضع الكتاب ترغيبا له قوله كان ذلك العلم اه كانه تكرار

لما تقدم لسبب طول الكلام قوله واستمداد الجبروت صفات الافعال اه وسائل

الى معرفة صفات الذات فجعلها استمدادا لا يناسبها الا من حيث التوسط و

ولا يبعد ان يقال شبهة الجبروت بالاستمداد في المنع عن الادراك قوله اي الوجوه

المطلق اه لا يصح جعل الوجوه المطلق من احوال موضوع هذا العلم الا اذا

اخذ على وجه يكون عرضا ذاتيا له قوله المباحث الآتية اه فان العلم بتلك

المباحث يتوقف على معرفة صحة الانظار المفيدة لها وقد الانظار الدالة

على نقايضها فلا جرم كانت مباحث النظر للمقصد مقدمة قوله واللواحق

المادية اه عطف تفسير للعوارض الغريبة واتاقال واللواحق المادية تنبيها

على ان العوارض المادية المقتضية للانقسام والتجزي هي المانعة من

التعقل الذي هو الارتسام في النفس الناطقة المجردة قوله لا يلزم اه

والامر اللاحق للشيء تارة يكون لازما وتارة يكون غير لازم واللازم

تارة يكون لازما لماهية الشيء وتارة يكون لازما لوجوده وما يكون

لازما لماهية الشيء على قسمين لازم يلزم الماهية من حيث هي اي

من غير اعتبار اللزوم منها ولازم يلزم الماهية لا من حيث الماهية اي

من غير اللزوم منها قوله ويلزمه التصديق اليقيني اه فيكون

بينه وبين التعقل عموم وخصوص من وجه قوله بلحظ الحكم اه منا انا بصحح
اذا لم يكن الحكم تعقلا قوله لانا نقول انما يلزم الدور او التسل اه منا يجدي لانه
بطايل لان لكل الوجه ان كان متصورا بالكنه كان الدور او التسل لانما و
ان كان متصورا بوجه ما يلزم التسل في التصورات الوجوه قوله و ان كان
المراد تصورا شيئ بوجه ما اه فيه يجاب بان المراد هو التصور بوجه ما و
بعضه كسبي قطعا لان بعض التصورات بالكنه وهو بعينه تصور بوجه ما اذا
قيس الى او يصدق موضوعه كما اذا تصورنا كنه الامكان بالكسب
فكون الامكان كسبيا متصورا بالكنه والتصور المتعلق به تصورا
بالكنه وهو بعينه تصور بوجه ما اذا قيس الى الاشياء الممكنة التي يصدق
موضوعها قوله وهو ان اللازم يتوقف اه اللازم كون موقوفا على المعلومات
المكتسبة الغير المتناهية وكل واحد من المعلومات المكتسب الغير المتناهية
انما يحصل بالفكر والفكر حركة لا يقع الا في زمان فيكون كل واحد من
المعلومات المكتسبة الغير المتناهية يقع في زمان واللازم يكون موقوفا

موقوفا على انقضاء ازمنة غير متناهية و انقضاء ازمنة غير متناهية 3
محال لان الزمان من ابتداء وجه النفس متناه فان قبل انما يلزم ان يكون
الزمان من ابتداء وجه النفس متناهيا اذا كانت حادثة وهو ممنوع فانه
يجوز ان يكون النفس قديمة ويكون قبل هذا البدن متعلقة ببدن
آخر وهلم جرا الى غير النهاية على سبيل التناسخ واجيب بانه قد ثبت بالبرهان
حدوث النفس وبطلان التناسخ قلنا نعم يكون ببيان امتناع كون الكل
كسبيا موقوفا على بيان حدوث النفس وبطلان التناسخ وهما من المسايل
الغامضة وبيان امتناع كون الكل كسبيا من المسايل الظاهرة فح يلزم
بطلان الظاهرة بالخفية قوله لما ذكر ان البداهي هو الذي لا يحتاج الى نظر و
فكر اه ظاهر عبارته توهم ان الباعث الى تعريف النظر انما هو بيان البداهي
دون الكسبي مع ان الباعث انما يكون تعريف كليهما والذي حمله على
تلك العبارة ما في شرح المطالع من تعريف النظر بعد حد البداهي وظن
الشارح انه فعل ذلك لاقتضاء البداهي تعريفه دون الكسبي مع انه ليس
كذلك

بل لما عرف البديهي واخذ في تعريفه النظر ناسب تعقيبه بتعريف
النظر وبيان حقيقته بخلاف المحسوس فانه عرف البديهي والكسبي ثم عرف
بعد مما النظر فالاولى ان يقال والشرح لما ذكر البديهي والكسبي كذا
احتاج الى تعريف النظر والفكر الى آخره وهذا الحركة واقعة اه الحركة
تقع في اربع مقولات مقولة الاين كالحركة الواقعة في المسافة الممتدة
ومقولة الوضع كحركة الفلك فمكانه على سبيل الاستدارة ومقولة الكم
كحركة النمو وهو ان يزداد مقدار الجسم في الطول والعرض والعمق ومقولة
الكيف اما في الكيفية المحسوسة كحركة الماء من البرودة الى السخونة ولما في الكيفية
النفسانية كحركة النفس في المعقولات كحركتها من المطالب الى المبادي او بالعكس
وهي المحدود والرسوم ان معرفته ملازمة لمعرفة الحد والرسم
ولهذا صدا التعريف يتناول الدليل الا ان يخص المعرفة بالتصور لكن المص
استعملها اولا بمعنى العلم وقوله فوجب لتحقق التصورين اه هذا الكلام يقتضي
لاعتبار العوض في الحد التام فيما اذا تصور المط باوعرفي ثم حصل

حصل ذاتيات باسرها وعرف بها فذلك التصور له مدخل في التصور المط
بل هو جزء من معرفة الذي هو الحد التام والنا[illegible] التصورات في
على الطلب له مدخل بالذات في الطلب في المط بالواسطة وليس
جزءا بذلك الاعتبار مما يطلب به معرفا كان ودليلا فلا يعتبر فيها ترتيب
بينه وبين غيره وقوله فيل لو احتاج اه اي لو احتاج مفهوم الموف
الى الموف لاحتاج مفهوم موف الموف الى موف لانه جزء وهلم
وبمتاز عن سائر المعرفات باضافته اه لا يقال فيه اضافة الشيء الى نفسه
لانا نقول اعتبر مفهوم الموف من حيث هو صفة لشيء مخصوص
وآلة بملاحظة واضيف الى مفهوم الموف من حيث هو ملحوظ
بالذات او مطلق فالمضاف بالحقيقة هو ذلك الشيء المخصوص فالمضاف
اليه هو مفهوم الموف فمفهوم موف الموف يوقف على مفهوم
الموف المطلق على وجهين وعلى الاضافة قوله فاذا اوضحنا اه
الحاصل ان مفهوم موف الموف مركب من جزئين احدهما

مفهوم المعرف وثانيهما اضافته الى مطلق المعرف فاذا عرفنا المعرف بقولنا موصل يفيد آه فقد عرفنا مفهوم المعرف وعرفنا ايضا مفهوم قولنا يفيد آه وبينهما اضافة تعرف بمعرفتهما فيكون مفهوم معرف المعرف معلوما بجزئيه معا فلا يحتاج الى معرف آخر وقد نظر لان معرفة المتضايفين من حيث الذات لا يستلزم معرفة الاضافة بل نقول لا يلزم من معرفة المعرف معرفة مفهوم موصل من حيث هو معرف ولو سلم لا يلزم من جزئية معلومين كون المجموع غير محتاج وقد اشار الشارح بقوله وقد الى قوله فينقطع التسلسل باعتبار العقل ها

قول هـ

توضيحه ان يقال ان قولنا يفيد تصور الشيء له مفهوم وله صفة هي كونه معرف المعرف فاذا اردنا تعريف المعرف احتجنا الى ملاحظة هذا المفهوم وكونه صالحا لان يكون معرفا للموصل وهذا المفهوم لا بديهي او كسبي ينتهي لا بديهي كيف لا يكون هناك تسلسل اصلا ولا الوصف موضوع ملحوظ لا بالذات ولا يمكن للعقل تعريفه بهذا الاعتبار

مفهوم هـ

كون هـ

الى معرف هـ

٥

الاعتبار نعم اذا لاحظه بالذات امكن تعريفه بمفهوم آخر موصوف بمعرف الموصل فهناك ايضا مفهوم وصفة عارضة له هي كونه معرفا بمعرف المعرف على قياس ما سبق ولا يمكن للعقل اعتبار هذا الوصف بالذات دايما فينقطع التسلسل قطعا قوله باعتبار ذاته ساوى فان مفهوم قولنا يفيد آه من حيث هو مساو لمفهوم المعرف واذا اعتبر فيه كونه معرف الموصل صار اخص منه لانه مفيد والمعرف مطلق و التحقيق ان ذات هذا المفهوم مساو لمفهوم الموصل ووصفه اعني كون مفهوم معرف الموصل اخص منه والاستمالة ذلك قوله لكن ان يكون اجلى اى بالنسبة الينا والا فلنا هذا لان الشيء قد يكون اجلى بالنسبة الى قوم بحسب علمهم وصنعتهم قوله فان عدم الفرد مساو للزوج في الجلاء هذا بحسب النظر من ان التقابل بين الزوج والفرد بالتضاد ولا بحسب التحقيق فبينهما تقابل العدم والملكة ويكون لونا بالاخص قوله لان شروط لازم ها هذا بحسب

(ذاته اى بالنسبة الينا ليست بالنسبة الى غيرنا ممنوع جاز)

(ولا يكون كذلك بالنسبة الى الاخرين لقصورهم او لوفور جهلهم في هذه الصورة فان الموصل اجلى عند الجميع واخفى عند غيرنا)

الوجه فى انى رجح مسلم ولا يجب الذهن فانما يتم اذا كان العام
ذاتيا للخاص ويكون الخاص منصورا بالكنه وطلا فلا يكون جزأ صوريا
ما مثلا الحيوان الناطق حد تام للانسان ولكل من الحيوان
والناطق ماهيته ولهما وجود واحد اجمالى ولكل واحد منهما وجود
على سبيل التفصيل وتقديم الحيوان على الناطق اضافة عارضة للحيوان
بالقياس الى الناطق مناقضة عن وجوده فلا يكون تقدم الحيوان
على الناطق جزء الماهيتها ولا لوجوده الاجمالى ولا لوجوده التفصيلى
وطلا اى التى لا يكون استعمالها مشهورا اه اى يكون غريبا
كصب قوم يكون غريبا ايضا كصب قوم آخر لا على معنى يصب
قوم دون قوم فانه لا يناسب بقولهم يصب فلان طامرا قوله لان الابن
اذا كان كذلك كان ابا من وجه الجزئية فلا يكون انتاجه فى الحد
مبطلا للاطراد فالمعنى ان يقال الاب له جزئيات متعددة لكونه
انسانا مثلا وجودا وجسما الى غير ذلك وكونه ابا انما هو

هو من تلك الجزئية المذكورة والكل لا تعريف بهذا الاعتبار فلم تكرر
السبب كان التعريف صادقا عليه من الجزئيات الاخر التى ليس هو معرفا
باعتبارها فلا يكون مطردا قوله لم يكن هناك حاجة الى التكرار اه
فالتكرار الخارجى ما نشأ من السؤال والتكرار الفروعى ما نشأ
من المفهوم بنفسه قوله وسواء كون المعرف اه وفى جعل الحد التام
داخلا فى المحدود نظر مشهور وقد يؤول بان المقصود دخول كل
واحد من اجزائه فيه ولهذا جعل المركب من الداخل والخارج فيما
لهما قوله فالمجموع اجزاء التى لنفسه اه لان جمع الاجزاء ان لم يكن
لنفسه لزم ان يكون داخلا فيه او خارجا عنه وكلاهما باطل لان الاول
فلان الداخل هو التى ما يتركب الشئ منه ومن غيره فلا يكون جميع
الاجزاء جميعها بل بعضها والثانى ظاهر قوله واذا كان جميع اجزاء
الشئ معلوما فلا يكون الشئ مجهولا بدون تعيين ذلك الجزء الشئ منها قوله لانا
نقول دخول المركب فى التى يوجب دخول كل جزء اه فان المركبات

كلها فى بلوغها يحتاج الى وجود جميع الاجزاء وفى انتفائها يكفى جود واحد

قوله فيجوز ان يكون جميع الاجزاء معلومة الخ وما قال من ان الموقوف

موجد للموقوف عليه وموجد الكل موجد لاجزائه فان موجد السرير ليس

موجدا للخشب قوله لا يقتضى تقدم الكل من حيث هو كل والا يلزم تقدم

جميع الاجزاء على جميع الاجزاء قوله نفس الشئ فلا يصح التوقف بجميع الاجزاء

الخ لما تقدم من الدليل السالم عن المعارض لو ورد المنع عليه قوله

لم يفد التحديد معرفة المحدود الخ اى بالكنه اذ لا يحصل منه الا معرفة جميع

الاجزاء مادية وصورية قوله فان وجود الاجزاء وجود لتعدد الخ

اى اذا كانت الاجزاء معلومة متفرقة موجودا كل واحد منها بوجود على

حدة فاذا احضرت وجمعت وقطع النظر عن الالتفات الى كل واحد

اصالة وصار الملاحظ الملتفت اليه هو المجموع من حيث هو فهناك

تصور اجمالى متعلق به فما المراد بقولهم اجتماع تلك التصورات المتعلقة

بالتفاصيل صار سببا لوجود هذا التصور الاجمالى الحادث بعد

7

بعد فيكون المغايرة بالذات ولك ان يقال هذا التصور الاجمالى هو

بعينه تلك التصورات المجتمعة على وجه انقطاع الالتفات الى خصوصيات

الاجزاء وصار الالتفات الى الكل من حيث هو كل فالمغايرة بالاعتبار

اعنى التفصيل والاجمالى ولعل هو الحق اذ لا يترتب عليها تصور الخ

مغايرا لها بالذات فتامل قوله بوجود واحد اى فى الخارج ان كانت

الماهية منسوبة اليه محققة او مقدرة اوفى الذهن ان كانت

كانت الماهية منسوبة اليه قوله فالتصوران مغايرة اى بالاعتبار

قوله فاستغنى عن التعريف الخ قيل حاز ان يكون متصورا ولا

يكون ملتفتا اليه مخفرا بالبال ويكون المستلزم لتصور الموقوف هو

الاخطار الحاصل بالحركة فى المعقولات من المطالب الى ابوابها المودية

اليها قوله فلا يلزم تحصيل الحاصل والطلب المجهول الخ فيندفع ما يقال

من ان الوجه المعلوم لا يحصل لكونه حاصلا والوجه المجهول لا يطلب

لكونه مجهولا لكن هذا الجواب يقتضى ان يكون هناك ثلثة اشياء المط

وآلوجهان وآلحق ان يقال هو الوجه المجهول وليس مجهولا مطلقا حتى يمتنع
توجه النفس اليه فانه معلوم ببعض اعتباراته وهو الوجه المعلوم وهذا (اعتبار والحق)
هو المذكور في المتن لا ما ذكره الشارح قوله وبحد الغير به اى ان لم يكن
الغير بديهي التصور قوله والمركب الذي لا يدرك عنه غير بحد لان له اى (ان لم يكن بديهيا)
ان لم يكن بديهيا قوله واراد بالملزوم ما سواهم من الملزوم العلوي
ليندرج فيه العلم الحاصل عقيب النظر بالعادة كما ذهب اليه الاشعري بدل (اى عادة الله) (من المتكلمين)
وبالعقل كما ذهب اليه الحكماء قوله لان المدلول العلمي له وجود في الذهن
هذا مسلم لكن لا يجدي بطائل فان العلم بالدليل يلزم منه وجود المدلول
في الذهن سواء كان وجودا او عدميا لا العلم بوجوده قوله فا
المستدل به اما ان يكون كليا اذا عرفت اندراج جميع اقسام القياس
الاستثنائي ولا اقترانى المتصل والمنفصل فيما ذكر غير ظاهر قوله (قلنا في جوابه مما دان رح الرئيس افتى في الجملة لا الوقوف لان استدلاله كثيرا من التعليم)
كتبا بين الرسم التام والناقص اتبا بين الرسمين ليس بما هو موضوع القياس
اليها بل بالقياس الى ماهية المرسوم فانظاهر ان نسبة احدهما الى الاخ (اى في الرسم)

لا وكتبة احد الحدين الى الاخر بل الاولى ان يقال الاختلاف بين اقسام
الحد كالاختلاف بين الانواع والاختلاف بين اقسام القياس كالاختلاف بين الاصناف
والاقسام للنوع فقد اجتمع فيهما ما به الاختلافين قوله قياس مقدماته قولنا
وان لم يكن مقدماته صادقة لكنها بحيث لو سلمت لزم عنها قول آخر كقولنا
كل انسان حجر وكل حجر جماد فانه لو سلمت مقدماته لزم عنها قول آخر وهو
كل انسان جماد قوله ومعناه الخ ما وجه وقيل في بيان انتاج قياس
المساوات ان جزئي المساوي لازم منه لذاته قولنا ا مساو لما يساوي ج
فاذا ضممناه الى قولنا وكل ما هو مساو لما يساوي ج فهو مساو ل ينتج
النتيجة المذكورة وفيه نظر لان لزوم ان ا مساو لما يساوي ج من المقدمتين (اى قولنا ا)
ليس بديهيا بالبنات قوله وما ليس بجوهر الخ هذا القول بالنسبة الى اللازم
المذكور ليس بقياس ولا اذا قيس الى قولنا ليس جزء الجوهر ليس بجوهر (الثاني اى اللازم بواسطة مقدمة في قول المذكور بعد) (معنى نفي الشيء)
كان قياسا من الشكل الثاني ومندرجا تحت تعريفه قوله وهو مذكور في القياس
الخ ومعنى كون النتيجة مذكورة بالفعل في القياس انها باجزائها المادية

ومنها التالية مذكورة فيه وان طراء عليها ما اخرجها عن كونها
قضية وعن احتمالها الصدق والكذب **قوله** ان لم يتم القياس الخ فانه
لم يوضع الخط اذ لا تم ترتب بما يدل عليه ويستلزمه فما دام كذلك فهو الخط
فاذا تم القياس فهو النتيجة عن كونها قضية **قوله** طرو الخط اعني موضوع
النتيجة ومحمولها لان النسبة بينهما لما كانت مجهولة لكونها مكتسبة بالقياس
فلو لم يكن امر يناسب طرفي الخط بسببه يعلم النسبة بينهما لم يفد القياس النتيجة
قوله من القياس اليه فانه يوضع الخط اولا ثم يترتب بما يدل عليه ويستلزمه فما دام
كذلك فهو الخط فاذا تم القياس فهو النتيجة **قوله** اخص من الصغرى السالبة
الجزئية فهي القريبة اعني المركبة من الصغرى السالبة الجزئية والكبرى الموجبة
الجزئية اعم من كل واحدة من الثانية والثالثة **قوله** ويسمى برهانا
اي عند الحكماء او دليلا بالمعنى الاخص عند المتكلمين ويسمى خطابة عند
الحكماء واماية عند المتكلم **قوله** واما ان يكون مندمانة ظنية الخ وفيه
بحث ان المص جعل الجدل مندرجا في الخطابة ولا جدال معه

معه في ذلك وان كلامه متعرب باعتبار رفضا ما شابه بالظنيات كما مر ٩
به الشارح ولم يوجد في كلامهم بل صرح بعضهم بعدم اعتبار المشابهة با
لظنيات لانها ان افادت ظنا فهي ظنية لا مشابهة بها والا فلا اعتداد بها **قوله**
اي وان افادت ظنا بجزم بها العقل والحس جعل الحاكم والشاهدان هو الحس وفي المتواترات
والتجربيات والحدسيات العقل والحس معا وان كان الحاكم فيها هو
العقل بمعاونة الحس لان الحس هناك كاف في حكم العقل بخلافه ههنا
للاحتياج الى قياس حتى في كل واحد من المتواترات والتجربيات والحدسيات
فدخلية الحس هناك اكثر **قوله** وقيل الفرق هذا الفرق ضعيف لان
الاحكام التخمينية كالتجربيات ولا يتوقف على فعل يفعله الانسان بل الفرق ان
السبب في التجربيات معلوم السببية مجهول من حيث خصوصية المادة
وفي الحدسيات معلوم بالاعتبارين فان شاهد ترتب الاسهال عاشر السقمونيا
علم ان هناك سببا للاسهال وان لم يعلم بخصوصيته ومن شاهد في المواضع
المتكاثرة النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس علم ان نورها من جهتها

وان السبب في ذلك هو نور الحمس قوله لتنتفض حكمه كما يحكم الوهم
بالخوف عن الموتى مع انه يوافق العقل في ان الميت جماد والجماد لا
يخاف منه النتيجة لقولنا الميت لا يخاف منه واذا وصل العقل والوهم
الى النتيجة نكص الوهم قوله اى العلم بوجود الملزوم مع العلم باللازمة اى
العلم بعدم اللازم مع العلم باللازمة قوله وايضا فان من علم ان العالم
والدليل الاول قياس الشنائي بحام والدليل الثاني قياس اقتراني خاص في
الالهيات فالانسب ان يجعل الاول ردا للمهندسين
وان كان كل واحد منهما مبطلا لكل واحد من المذهبين قوله بعد النظر
الصحيح الخ فان من اتى بالنظر الصحيح على الوجه المذكور يستحيل تطرق
الخطاء عليه قوله فاما ثانيا فلانه لا مدخل لقوله والحق ان يوجه
كلام المص على ما ذكره الامام وان كانت عبارته قاصرة عنه ويجعل
قوله ويلتزم اه جوابا عما يقال لو كان النظر مفيد العلم ومستلزما له
لكان العلم يلتزم له اما ضروريا او نظريا الى تمام ما ذكر هناك

هناك وكأنه اشار الى السؤال بما امكن ايراده بالقياس الى كون اللازم علما
كذلك يمكن بالنسبة الى كون النظر مستلزما له والجواب واحد قوله وعند عدم
ضروري فيحصل هناك مقدمتان يقينيتان احديهما ان من النتيجة حقه
لازمة للمقدمتين الحقيقيتين والاخرى ان كل ما هو لازم للحق فهو حق وعلم
فينتجان ان من النتيجة حق وعلم وهو المطلوب ثم العلم بان اللازم من من
النظر علم ضروري فلا يحتاج الى نظر فلا يتسلسل قوله واما اختار الامام
قوله لو كان السبب في اختياره كونه نظريا ما ذكر وجب ان يختار ذلك في اللازم
عن القياس المركب من المقدمتين البديهيتين المذكورتين الدالين على ان الاعتقاد
الحاصل عقيب النظر علم فلا ينقطع التسلسل فظاهر ان اختياره كونه ضروريا يستقل
في الجواب واختياره كونه نظريا حاصل من المقدمتين البديهيتين فيحوج
الى اختيار الضروري في المرتبة الثانية او ما بعدها نعم لو اختر كونه
نظريا او انه مستفاد من النظر الاول بناء على ما عن الامام لا يرد هذا الشبهة
قوله لان العلم اللازم للنظر غير اه اذا لم يحصل العلم بانه ملزوم لم يكن النظر

مفيدا للعلم بالمط من حيث هو مط فلا يكون كافيا في تحصيل المطالب
اذ لا بد من العلم بذلك ليطمئن النفس وينقطع الطلب ولعل الخصم
يقنع بذلك قوله اذ الوهم يلابس العقل الخ ماخذه ره الظاهر ان الضمير
راجع الى العلم الالهي المذكور معنى لا الى العقل والمقصود اثبات العنصر فيه
باعتبار ماخذ التي هي مبادي لمسائله وباعتبار المسائل انفسها
يرشدك الى ما ذكرنا التتبع في ماخذ هذا الكلام اعني عبارة المحقق في شرح
التجريدات قوله وان غيب يقوله تحقيقه ان الانتاج ملحوظ من
حيث انه حاله بينها لا على انه قضية فلا يحتاج الى اعتبار انضمامها
الى احديها ويلزم النسبة قوله ولانا ان العلم بالمقدمتين الخ ان اراد العلم
بالمقدمتين مطلقا اعم من ان يكون مرتبتين او لا يكون فهذا مما لا ينبغي
ان يتوقف فيه عاقل وان اراد ان العلم بهما مرتبتين فالظاهر ان
ذلك في الكل الاول غير ممكن بدونه بخلاف ما في الاشكال ثم ان الشيخ
بعد ما تبين ان الفكر هو الانتقال من المعلومات الى المجهولات وان ذلك

ذلك الانتقال لا يخلو عن ترتيب وهيئة في تلك المعلومات قال فالسبيل
الى ادراك مط مجهول الا من قبل حاصل معلوم ولا سبيل ايضا الى ذكر هيئة
الحاصل المعلوم الا بالتفطن للجهة التي صار لاجلها مؤديا الى المط قال الشارح
المحقق يريد بالحاصل المعلوم مبادي كل المط ويريد بالتفطن للجهة ملاحظة
الترتيب والهيئة المذكورة يعني ان حصول المبادي وحدها لو كان كافيا لكان
العلم بالنتائج ما الواجب قبولها علما بجميع العلوم وايضا فربما علم الانسان ان
البكر لا تحمل وان هذا مثلا بكر ثم يراها عظيمة البطن فيظنها انها حبلى وذلك
لعدم الترتيب والهيئة في علمه فقد ظهر من كلامه ان المعتبر هو الامران
سوا الترتيب والهيئة لا ملاحظتهما وانهما معرفتين غير مرتبتين ترتيبا
مخصوصا لا يكفيان في ذلك وسياق كلام الشيخ ايضا يدل على ذلك ولا
شك انه جلي ولا يتوجه عليه اعتراض الا مما اصلا نعم عبارته على هذا تقتضي
ان يكون المحتاج اليه بعد العلم بالمقدمتين هو العلم بالترتيب والهيئة وكذلك عبارة
الشارح اولا حيث قال ملاحظة الترتيب والهيئة وجوابه ان الترتيب والهيئة

الواجب قوله قبل اه موقوف على العلم بوجوبه والجواب ان النظر لا يتوقف على العلم
بالوجوب وللا لزم الدور بل يكفي فيه امكان العلم بالوجوب والامكان حاصل في الحال
قوله كالجوهرية معنى الجوهرية كون الشيء بحيث اذا وجد وجد لا في موضوع
وعلى هذا يصدق على المعدوم قوله فلو حصل مورد القسمة ومن حصل مورد
القسمة لعل نراه من شانه ان يعلم في الفرق قوله لانه اذا علم انه بديهي مطلقا
اعلم ان العلم بان هذا التصديق بديهي مطلقا اي بجميع اجزائه مجهلة لا يتوقف على
العلم ببداهة كل جزء تفصيلا كما في كثير من الكلي الاول بالنسبة الى النتيجة
قوله ولا نا نتصور الوجه اي بالجميع ليتم المقصود ح لا يتوجه المنع قوله
اندفع الاعتراض بانه لا يلزم من امتناع تعريف الشيء بواسطة
فلا يوصف بالكسب ولا بالبداهة وانما اندفع مما ذكر من ان الوجه متصور قوله
ولقائل ان يقول هذا السؤال على الوجه الاخير ايضا كما لا يخفى قوله
لانا نقول لا امتناع في كون جزء الشيء معروضا له فلا استحالة في كون الكل عارضا
بجزئه بمعنى انه خارج عنه محمول عليه كما ذكر من المثال غاية ما في الباب انه يلزم

انا نجيب ان من لاحظ الشيء على وجه مخصوص فاراد بملاحظة الترتيب والهيئة
الملاحظة التي يحصل بها الترتيب والهيئة وعلى هذا تأويل عبارة المتن والكلام الثاني
آخرا وذكر لعدم الترتيب والهيئة في علمه فتامل قوله بانه معارض
منقوض عند تلخيص كلامه قوله يستلزم النظر الفاسد قبل ان قولنا زيد حمار
وكل حمار جسم ينتج ان زيدا جسم فالقياس فاسد من حيث المادة فقط فانتبه
حقه قوله سواء كان هناك معلم ولقائل ان يقول لا شك ان من حصل العلم
بتلك الامور حصل له العلم بالنتيجة وانما الكلام في امكان العلم بهذا الامور من غير
معلم وما ذكرتم لا يدل عليه قوله انما هو النظر طريق موقوف عليه والقول بان طريق
معرفته ليس هو النظر فقط لا يلائم ما سبق من ان امتناع العرفان بغير النظر ممنوع
قوله واعترض على دليل المعتزلة وفي ظاهر هذا الاعتراض نظر لانا لا نسلم
ان التعذيب على الترك من لوازم الوجوب بل المستحق في التعذيب من لوازمه
والا نه لم يدل على نفي اللازم الا اذا كان الاعتراض على سبيل الالزام فح يستقيم
لان العفو عن الكبائر ليس بجائز عندهم فالتعذيب واجب يترك الواجب

سنى ان التنظر موقوف على العلم بوجوبه والعلم بوجوبه موقوف على النظر فالنظر
اعلم ان العلم بان هذا التصديق بديهي مطلقا اي بجميع اجزائه مجهلة لا يتوقف على
العلم ببداهة كل جزء تفصيلا كما في كثير من الكلي الاول بالنسبة الى النتيجة
قوله ولا نا نتصور الوجه اي بالجميع ليتم المقصود ح لا يتوجه المنع قوله
اندفع الاعتراض بانه لا يلزم من امتناع تعريف الشيء بواسطة
فلا يوصف بالكسب ولا بالبداهة وانما اندفع مما ذكر من ان الوجه متصور قوله
ولقائل ان يقول هذا السؤال على الوجه الاخير ايضا كما لا يخفى قوله
لانا نقول لا امتناع في كون جزء الشيء معروضا له فلا استحالة في كون الكل عارضا
بجزئه بمعنى انه خارج عنه محمول عليه كما ذكر من المثال غاية ما في الباب انه يلزم

ان لا يكون الخارج بتمامه خارجا ولا امتناع فيه فان المركب من الداخل والخارج
خارج ولما كون الكل عارضا لجزئه بمعنى انه قائم به وحال فيه فالظاهر استحالته
كما في الولد القائم بجملة نعم الكلام في ان نسبة الوجه الى الماهيات كنسبة
الاعراض الى محالها ام لا قوله ولما بطلان اللازم فبل عليه ولما نع لم يجمع
بطلان اللازم قوله وتتردد في كونه واجبا وجوهرا وعرضا مع بقاء اعتقاد
الوجه في الاحوال تم فان من اعتقد ان الوجه نفس الجوهر كيف يسلم
بقاء اعتقاد الوجه في جميع الاحوال نعم يلزم اطلاق لفظ الوجه بالاشتراك
اللفظي على الجوهر والعرض لا الاشتراك المعنوي الذي هو محل النزاع قوله
واحد في جميع الصفات اذ لا تمايز في الاعدام فلا تعدد لانه يقتضي التمايز
لكن السلوب متشاركة اجيب بان القائل باشتراك الوجه لفظا يمنع الاشتراك
بين السلوب في مطلق السلب معنى بل هو متشاركة عنده في لفظ السلب ايضا
قوله فقد اخطأ لا اخطاء ههنا اذ لا واسطة بين النقيضين قطعا
فالشيء ما لم يكون موجودا بوصف الخاص او لا يكون موجودا به والعقل جازم

جازم بالانحصار نظرا الى التقسيم نفسه وتوهم الشارح انما نشأ من جهة اللفظ
قوله عند تصور الشيء يعني بتصور الشيء بالحقيقة فالكلام انما يتم
في الحقائق المتصورة بالكنه قوله اجيب بان تصور الشيء ولو كان باعتبارات
عن وجوده في الذهن وبعبارة اوضح لا يلزم من تصور الشيء موجوده
في الذهن تصور ذلك المتصور والوجه لا بالكنه ولا بوجه ما فيجوز ان يشك
في نسبة الوجه الذهني اليه مع كونه موجودا فيه لعدم الاطلاع على صفة تلك
الثابتة له في الذهن وفي انها وجه في ذلك الشيء فيه او قوله يلزم كونه زائدا
ان اراد كونه زائدا في الكل فلزومه تم وان اراد في البعض فعلى تقدير
تسليم لزومه ولا يكون مطابقا للدعوى الكلية قوله فيكون جنسا قيل
لا نم كونه جنسا وانما يلزم ذلك ان لو كان محمولا بالمواطاة وهذا المنع لا يجدي
بطائل فان مجرد كونه جزءا مشتركا كاف قوله لزم امتناع تحقق ان اراد امتناعا
تحققها خارجا فانما يلزم ذلك لو كان للاجناس والفصول اجزاء خارجية و
ان اراد امتناع تحققها ذهنا فقد يلزم اذ لا دليل على امكان تعقل الماهيات

جواب عن المنع كانه قبل الوجه اما متواطئ فيتحد المجموع وسقط المنع
واما الكل فيتحد حقيقة في الكل ايضا والا لزم احد المحذورين وان
سلمت توجيه كلامه فاجعل قوله قيل الوجه متكلما اشارة الى معارضة
دالة على جواز تجرد الوجه في الواجب واجعل قوله وان سلم منعا لبعض
مقدماتها وقوله فلا يمنع معارضة لهذا بعد التنزل عن المنع قوله لا يمنع
مساواة وجه الواجب لمل المساواة واقعة مع التشكيك والا يلزم
ماذكر قوله مع انها غير متقدمة عليها بالوجه والا لكان وجود ما مغايرا
لوجه الماهية فلا يكون تحوله والكلام فيها قوله المعدوم الممكن موصوف
في الخارج على معنى ان له تنزلا في الخارج منفكا عن الوجود لا بمعنى اللفظ
الذي هل يطلق عليه في اللغة ام لا فان ذلك لغوي قوله اجيب بانا
لا نسلم انه اذا لم يكن ثابتا يكون نفيا محضا بل يكون اعم من المنفي المحض وتفصيل
الكلام ان الترديد في المعدوم اما بحسب ما صدق عليه من افراده وانا
بحسب مفهوم فعلى الاول يكون الاقسام ثلثة لان المجموع منفيا

ما كلفه واما بالنسبة الى العلم المحيط فانما يتم لو كان بين الاجزاء ترتب
حقيقي والا امتنع احاطته بغير المتناهي مطلقا فتامل قوله وان اقتضى
ان يكون قبل مولا يقتضي شيئا من ذلك ولا ينافيه قوله زايدي المجموع
فقد عرفت فيه قوله اذا كان الجنس ماذكر من الدليل على ان الجنس بالتباين
الى الفصل عرض عام في المجموع فلا يجوز تخصيصه قوله الماهية من حيث هي هي
فان قيل قيام الوجه بها اما حال كونها معدومة فيلزم اجتماع النقيضين والحال
كونها موجودة فلزم تحصيل الحاصل قلنا حال كونها موجودة بذلك الوجه
فلا محذور وان ردد في ان قيامها بها انما بشرط الوجه او بشرط العدم فالجواب
انه قايم بها من حيث هي هي لا بشرط شيء منها قوله قبل الوجه ليس بطبيعة نوعية
الظاهر ان هذا السوال منع للملازمة مع السند كما ان السوال الثاني منع
لبطلان التالي وعلى هذا يكون قول المص ان سلم اشارة الى منع السند
وذكر غير مقبول اصلا سواء كان مساويا له او اخص منه بخلاف الاستدلال
على بطلانه فانه مقبول في القسم الاول واما قوله فلا يمنع المساواة فهو جواب

محصا الثانى لم يكون الجميع ثابتا بوجه الثالث لم يكن بعضها ثابتا
كالمعدوم الممكن وبعضها منفيا كالممتنع والمختار هو القسم الثالث فلا
يصح ما ذكره من الدليل اذ كبراه جزئية وعلى الثانى فما لم يرد ان مفهوم
المعدوم هو مفهوم المنفى المحض او غيره فالحوالة باختيار الشق الثانى ولا يلزم
من مغايرته اياه ان يكون ثابتا لجواز المغايرة واتصافه بمفهوم المنفى المحض
ولا يلزم من صدقه على افراد انصافها بذلك فلا يتم الخط والحوالة
مفهوم مصنف بمفهوم المنفى المحض او لا فالحوالة باختيار الشق الاول الى آخر
الكلام قوله وكل متغير اى عن غير المعلوم والاستحالة اتصاف احدهما
بالمعلومية والاخر باللامعلومية قوله فيكون للوجود وجود آخر وهلم جرا لانا
ننقل الكلام الى وجود الوجود ونقول هو ايضا موجود بوجود زايد عليه قوله
وليس الاشتراك فى الاسم بل فى المعنى لانا اذا قطعنا النظر عن جانب الالفاظ و
لاحظنا المعانى وجدنا بين البياض والسواد اشتراكا ما ليس بين البياض
والحلاوة مثلا ويؤيد وضع الالفاظ فى اللغات للقدر المشترك بين الافراد

الاولان قوله بل وجود الوجود عينه ولا يلزم التسلسل وتوضيح هذا الكلام ان الوجود
هو التحقق وكل معنى مغاير للتحقق فهو فى كونه منتفيا يحتاج الى التحقق واما هو
عين التحقق فهو فى كونه متحققا لا يحتاج الى شئ آخر بل هو متحقق بذاته كما ان كل
معنى مغاير للضوء فهو فى كونه مضيئا يحتاج الى الضوء واما هو عين الضوء
فهو فى كونه مضيئا لا يحتاج الى ضوء آخر بل هو مضئ بذاته واما ذكره
الشارح من ان الموجود شئ له الوجود آه فكلام ناشئ من النظر الى جانب الالفاظ
والمعانى اللغوية على انه جار فى الوجود الذهنى ايضا فلا يصح قوله فختار
ان الوجود موجود فى الذهن فان اجاب بان القايم به فى الذهن جوهر مثلا
فلم لا يجوز هذا بحسب الخارج قوله ان الوجود لا يرد عليه هذه القسمة وهى
قولنا اما ان يكون الوجود موجودا او معدوما فان قيل كيف لا يرد عليه هذه القسمة
مع ان الترديد بين النقيضين حاصر لجميع الاشياء لا يخرج عنه شئ منهما
اجيب بان كل نقيضين بينا ولان كل ما عداهما وكل معنى مغاير لهما يرد
بينهما ولا يخرج عنهما واما هما فلا يندرجان تحت شئ منهما فلا يصح فى

شئ منهما ان يقال هو اما ان يندرج تحت هذا او تحت ذاك وقد اجيب ايضا
بان الوجود معدوم والاستحالة في ذلك وانما الممتنع حمل احد النقيضين على
الآخر بالمواطاة فقد التحق في اقسام الجواب بالشبهة قوله ولئن سلم ان الوجود
يقبل بذل العدمة فيختار آه الترديد انما يكون بحسب الخارج فلا توجيه لما ذكر
قوله ظهر ضعف ما زعم افلاطون اي ظهر ضعف مذهبه ودليله ايضا فتامل قوله
ثم المركب اما خارجية وكذا البسيط لا بسيط خارجا او في الذهن فالاقسام اربعة
قوله اذا اردنا بالروح النفس الحالة واما الروح بمعنى النفس الناطقة فلا
يتصور بينهما تركيب جنسي قطعا قوله ولا يقتضي امتناع حمل الجسم مع قطع
النظر عن الوجود الذهني والخارجي ففي هذا المقام بحث يحتاج الى تامل قوله لو كان
عدميا لم يكن مطلقا لان العدم المطلق لا تميز فيه بل لا يتصور اصلا فلا يكون
مميزا للغير قطعا قوله اولا ثالث التعينات لم يتعين الكم من الاقسام
التعين بل يحتاج كل فرد من افراد التعين الى تعين آخر يمتاز به عن سائر افراد
قوله واحسن بان تعين كل متعين له ماهية مخالفة

مشعرة بان كل تعين له ماهية كلية الا انها منحصرة في فرد واحد وذلك
يستلزم احتياجه الى تعين آخر قطعا والحق انها حيثيات متخالفة
بالحقايق قوله ونوقض هذا الدليل باختصاص الفصول بهذا النقض لغاية قوله
على من يقول بالاجناس والفصول وانها متمايزة بحسب الخارج قوله والحق
ان يقال لو كان علة الوجود هي الذات وذلك لان الكم اللازم من الدليل
السابق انما هو من جانب المعلول وفي اتمام البرهان على بطلانه كلام واما
الكم اللازم ههنا فمن جانب العلة واما ورود الاشكال والاحتياج الى دفعها
فيقتضي الاولوية هذا ان جعل الشارح قوله والحق اشارة الى ان الاستدلال
بهذا الوجه على ان الوجوب اعتباري هو الصحيح دون ما ذكر المصنف لكنه
خلاف الظاهر من وجهين الاول ان ذكر انما يقال بعد الفراغ من تحرير
احتجاج الكم وهو الآن في اثناء التقرير والثاني انه ذكر هذا الكلام
بعينه بعد ذلك حيث قال والاولى والصواب ان الاشارة الى ما ذكره
في قوله اجيب بانا لا نسلم آه فكانه قال ورد هذا الجواب بان الوجوب الامكان

ممكنا فعلله لا عبر الذات فيجوز زواله نظرا الى الذات فلا يكون واجبا لذاته
ولا الذات فيلزم الكثرة من طرف المبدء وكلاهما محال فلا يكون ممكنا بل واجبا
الى آخر الدليل في العبارة ادنى مما هيهنا قوله لزم تقدمها على الوجوب بالوجوب
والوجود لا بالوجود فلتقدم العلة على المعلول بالوجود ولا بالوجوب فلان
ما لم يجب بالذات او بالغير لم يوجد قوله والاولى ان يقال لو كان الوجوب انما
كان اولى لكونه اخص حيث حذف احد شقي الترديد اعني وجوب الوجوب
على تقدير كونه موجودا وايضا الكثرة ههنا من طرف المبدء ولا ينافي هذا
جعله علة لكونه حقا كما سبق في حاشية الاولى وايضا هناك يحتاج الى
دفع تلك الاسولة قوله لزم تقدم الصفة اي الصفة الحقيقية واما تقدم الصفة
صفة لاعتبار فلا محالة فيه بل نقول كل صفة متقدمة على وجود الموصوف فانها
اعتبارية قطعا قوله فيلزم حدوث القديم لان القدم صفة لازمة للقديم فيلزم
من حدوثها حدوثه قوله جاز انفكاك الكناية عن الوجوب اي نظرا الى الذات
نفسها قوله واذا كانت ممكنة تكون لها حاجة اقتضى والا لم يكن الامكان علة
للحاجة

للحاجة قوله يستلزم ثبوت الحاجة في نفسها بناء على ان ثبات الشئ لغيره فرع
على ثبوته في نفسه فكل ثابت لغيره ثابت في نفسه بدون العكس لا على ان الاول
مفيد والثاني مطلق كما يوهمه ظاهر عبارة الشارح قوله لم يكن الموصوف
محتاجا اليه والا لاحتاج الصفة الى المؤثر ضرورة احتياجها الى الموصوف المحتاج
اليه وفيه بحث لان عدم احتياج الصفة الى المؤثر لعدميتها لا يستلزم عدم احتياج
الموصوف اذ ربما كان وجوديا محتاجا الى المؤثر ولا يلزم من ذلك احتياج
الصفة اليه وانما يلزم لو كانت وجودية محتاجا اليه قوله فانه يلزم من كون ذلك
الوصف عدميا ان لا يكون الشئ موصوفا به هذا هو الجواب عن تقرير الشارح
وعلى تقدير ان تقرر السؤال ان الحاجة عدمية غير ثابتة في نفسها فلا يثبت
لغيرها فلا يكون الممكن محتاجا اليه فلا يكون الامكان علة لاحتياجه وان قرر
بانها لو كانت عدمية لم يكن محللة اصلا فلا يكون الامكان علة لها فالجواب
ان العدمي لا يحتاج في ثبوته في نفسه الى علة اذ لا ثبوت له كذلك واذا وقع
صفة لغيره احتاج اتصافه به الى علة لا ليجعل الاتصاف موجودا بل ليجعل

ذلك الغير متصفا بتلك الصفة العدمية كما ذكر في ايجاد الماهية قوله في انه
كيف يتوجه وجوه على عدمه اه هذا الكلام محقق فقد ذكروه في تحقق التلبس
في الاعتبارية وكيفية انقطاعه كاللزوم والحصول والوصل والكثرة لكن
قوله اذا نظر العقل اليها باعتبار ذاتها يكونان ممكنين ان اراد به الامكان
العام فصحيح لكنه ليس علة للحاجة وان اراد به الامكان الخاص فالظاهر
انها من الامور الاعتبارية التي يمتنع وجودها في الخارج فلا يعرضها الامكان
الخاص بسببه واعتباره بالقياس الى الوجود الذهني خلاف المصطلح قوله
فانها ليست بحال الوجود ولا بحال العدم فلا يرد الواسطة قطعا قوله فان
قيل فعلى هذا اي على ما ذكرتم من ان المؤثر في الاثر لامن حيث هو موجود ولا
من حيث هو معدوم قوله اجيب بان التاثير اه والحاصل ان التاثير ليس
بشرط الوجود ولا بشرط العدم بل هو في زمان الوجود والحق انما يلزم
من الاول فقط قوله لانا نقول الخ يحتاج الى بيان اه فلا يكون بديهيا وفيه بحث
لان التشكيك في البديهيات لا يخرجها عن بداهتها فان العقل جازم بها ويعلم

ويعلم اجمالا ان ما ذكره في ابطالها مغالطة وان لم يعلم الغلط بخصوصه
فبيان ان المغالطة ليس وسيلة الى الزام بها فيخرج بذلك عن كونها بديهية بل
ليبعد صاحبها عن الامور للتكلم لتخلص عن شوايب الكدورات قوله
ليلا يختفي الاوهام ذرائع الى ايقاع شبهة التكرر فيها بالقياس الى
العقول الناقصة قوله والصواب ان يقال الخ عدم الممكن المساوي
الطرفين والتحقيق ان قولنا عدم الاثر في نفس الامر ان عدم المؤثر
فيه حكم يقبله العمل اذ حاصله انه لم يوجد فيه لعدم وجوده فيه فالعقل
جازم بصحته كما يجزم بصحة قولنا وجد الاثر فيه لوجود المؤثر فيه واما
الذي لا يقبله هو قولنا حصل عدمه في نفس الامر بحصول عدمه فيه على ان يكون
الخارج ظرفا لحصول العدم فيه لا لنفسه والا لوجود الذي اضيف اليه العدم
في المعنى فان قبل العدم اذا لم يكن حاصلا في نفس الامر كيف يتصف
بالعلية والمعلولية قلت مما ليس صفتان عدميتان والعدم في نفس
الامر قد يتصف في نفس الامر بما هو معدوم فيه اتفاقا فما صدق عليه

المعدوم بمفهومه فاذا اراد العقل ان يحكم بالاتصاف احتاج الى تعقلها

فظهر اتصافه بامكان على انه ذو نفس لكن لا على انه من مخترعات العقل قوله

متاخرا عن علة الحاجة بمراتب اذ على الاول والثاني يلزم تقدم الشيء على نفسه

باربع مراتب وعلى الثاني بخمس مراتب قوله لا على اعتبار وجوده ولهذا كان

الشيء ممكنا حال عدمه ولا يمكن ان يقال الحدوث صفة له على هذا الوجه والا يلزم

كونه حادثا حال عدمه قوله من الاعتبار ان العقلية فلا يكون متاخرا اي المدى

يجب اخباره متاخرا خبر الصفة الموجهة عن وجوه الموصوف قوله الحكم الثاني للامكان

ان الممكن لا يمكن فان قيل مذا البحث مستدرك لان الممكن هو الذي يتساوى طرفاه

بالنسبة الى ذاته فلا اولوية ح نظر الى ذاته ولا لا يكن ممكنا تاما قلنا الحاصل

من التقسيم هو ان الممكن ما لا يقتضي لذاته وجوده ولا عدمه اقتضاء كافيا مانعا

من النقيض ولما التساوي فانما يلزم من هذا البرهان الدال على انتفاء الاولوية

التي لا يمنع معها ان النقيض قوله اولى به لذاته كما توهم بعضهم ان العدم اولى

بالموجودات السيالة كالحركات والاصوات قوله كان الطرف الاولى واجبا اي

اي واجب الوجود او واجب العدم فيلزم الانقلاب من الامكان الى الوجوب

اي واجب العدم او واجب الوجود قوله لانه لو لم يجب صدور عن مؤثر ليفي على امكانه فان

قيل لم لا يجوز ان يكون طرف الوجود راجحا ولم يصل الى حد الوجوب وان اراد به انه لا يكون

شيء من الطرفين ممتنعا فجاز ان لا يمتنع الطرف الاقل مع رجحان الوجود

فلا حاجة الى مرجح آخر بل يكفي ذلك الرجحان ولا يسلم اجيب بانه اذا لم

يمتنع الطرف المقابل مع الرجحان الحاصل من المؤثر امكن وقوع كل منهما معه

فلنفرض وقوع كل منهما معه في وقت آخر فتخصيص احد الوقتين بالوجود دون

الآخر لا لمرجح يكون بمرجح غير المؤثر المفروض فلا يكون ذلك المفروض مؤثرا تاما

والكلام فيه لان وجوب وجود المعلول انما هو من العلة التامة اعني المؤثر

المستجمع لجميع ما يعتبر في تاثيره فلانه قبل المعلول لا يوجد الا ما هو الناقص

ولا بد لكل ممكن صدور عنها وهو الوجوب السابق بل ينقل الكلام الى المجموع

اعني المؤثر مع ذلك المرجح فاما ان يكتفي الشعور عنه وهو المطلوب اولا ويلزم التسلسل

أو لا يكون لمرجح فيلزم ترجح احد المتساويين على الآخر بلا مرجح وهو محال قوله والحق

ان يقال في الجواب يمكن حمل كلام المصنف على هذا الجواب الحق كما لا يخفى قوله لان تاثير

الفاعل المختار مسبوق بالقصد والاختيار والقصد الى ايجاد الموجود محال فيقال

عليه كما ان القصد الى ايجاد الموجود محال كذلك ايجاد الموجود مطلقا محال سواء كان بقصد

واختيار او لا فلو صح ما ذكرتم كان العدم منافيا للتاثير من الموجب ايضا فان

قيل الايجاد مستدم على الوجود بالبقاء او مقارن معه بالزمان والامتناع في ايجادهما

موجود لوجود الوجود مواء للايجاد والايجاد موجود

بوجود نحن نحسب ان القصد ايضا متقدم على الايجاد والوجوب بالذات

ولا يلزم من ذلك تقدمه عليهما زمانا حتى يجب مقارنته للعدم فالفرق تحكم قطعا

قوله والحكماء يطلقون اسم المختار على من له المختار بمعنى انه ان شاء فعل

وان لم يشاء لم يفعل يطلق على الباري تعالى على المذهبين واما بمعنى انه يصح منه

الفعل والترك فعند المتكلمين فقط قوله ولا يكون اتفاقهم على نفي العدم عاما

ذاتيا لكل موجود وصفاته فان ذلك يدل على ثبوت القدم للذات والصفات عند هم ولم يكن

كمن الدلالة قطعية قوله منها بيان كل ممكن محدث ان تم قولهم كل ممكن محدث

لزم احد الامرين لا كون صفات الله تعالى واجبة لذاتها واما كونها محدثة والحق ان صفات

لا يقع توصيف بالعدم قوله وبسبق حدوثها زمانيا وبازاء العدم الذاتي والمولى لا

يكون الوجود مسبوقا بالعدم وبازاء الحدوث الذاتي العدم الزماني وهو عدم لاحتياج

الوجود الى الغير بل هو عدم مسبوقية الوجود بالاحتياج فيه الوجود والحدوث الزماني

اخص من الذاتي على راي الحكماء وكذلك العدم الذاتي اخص من الزماني واما عند

المتكلمين فان قبل بوجود الصفات القديمة له تع فكذلك والا فالحدوث منتفان

وكذلك العدمان قوله وارتفاع الاول يستلزم ارتفاع الحال الذي يكون بحسب الغير

الى الكل اللازم من الاول هو ان ارتفاع حال الشيء في نفسه يستلزم ارتفاع حاله

بحسبه الى الغير بدون العكس وهذا القدر لا يكفي في تقدم الاول بل لا بد

من ان يكون ارتفاع الاول سببا للثاني ولم يثبت قوله فكون وجود كل ممكن موجود

بالغير مسبوقا بغيره وذلك الغير هو لا يتحقق فيه الوجود لا العدم على ما قيل من ان

الحدوث مسبوقية الوجود بالعدم فان كان السبق بالزمان فحدوث زماني وان

كان السبق بالذات فحدوث ذاتي لان العدم لا تقدم له بالذات على الوجود اصلا
فالصحيح ان يقال الحدوث مسبوق فيه الوجود بالغير فان كان السبق زمانيا فحدوث
زماني ولو كان ذاتيا فحدوث ذاتي قوله لزم تحقق احد الامرين فيلزم القلب و
ايضا لو كان واجبا لما كان معدوما اصلا ولو كان ممتنعا لم يوجد قطعا قوله
وليس كذلك لامكان هو قدرة القادر عليه ولا يكون قابلا بالفاعل لان اللازم القائم به
الذي يتعلق بالممكن المقدور له هو القدرة فقط وفي الحصر كلام سياتي تقريره في الشرح
قوله بل هو اما اضافي يكون للشيء بالقياس الى وجوده قوله وهو القبلية بالذات
الى وجود الشيء نفسه والمراد بالقياس الى وجود الشيء لغيره قوله وهو القبلية بالزمان
هي الترتيب العقلي الحاصل للمحتاج اليه بالقياس الى المحتاج المصحح لقولنا وجد فوجد
لا نفس كونه محتاجا اليه وعلى هذا الوجه تاخر المحتاج عنه قوله قبل امكان
الحادث لا يجوز ان يكون حالا فيه حتى معارضة المقدمة القائلة بان الحادث
ممكن قبل وجوده قوله الوحدة لا يمكن تعريفها بحسب الحقيقة لان تصورها بديهي قد
سبق في بحث الوجود ان مثل هذا لا يدل على بداهة التصور بحسب الحقيقة قوله

21

قوله فان الكثرة من حيث هو كثير موجود وان ناقص وليس هو بواحد من حيث
هو كثير ليس معناه على قياس قولنا ان من حيث هو ان ليس الا ان
فاسبق في بحث الماهية بل معناه ان ذات الكثرة اذا لوحظ معه تعدد
وتفصيله اي كثرته صدق عليه انه موجود ولا يصدق عليه انه واحد فبطل
ما توهم بعضهم قوله لان عدم غير الكثرة يجوز ان يجتمع فيه الوحدة والكثرة
الاظهر في البيان ان يقال عدم غير الكثرة يجوز ان يجتمع مع الكثرة فيلزم المحال
قوله والكثرة مجموع الوحدات العدمية فيكون عدمية فيكون النقيضان اي الوحدة
والكثرة عدميين الخ وايضا يلزم ان يكون الكثرة مركبة من عدماتها قوله فيكون
الكثرة ايضا وجودية لان عدمية المركب انما تكون بعدمية جزء من اجزائه وليس لها
جزء غير الوحدات بل كل كثرة هي عين وحداتها الوجودية لا ان الوحدات
بمنزلة المادة وهناك جزء آخر يجري مجرى الصورة وهذا هو الخواص الغير
المتناهية بل هذا هو مجموع تلك الوحدات من حيث هي واذا اعتبر هناك
هيئة وحدانية صار بذلك الاعتبار واحدا لا ذلك العدد من حيث هو كذلك

هو الوحدة قوله من جهة واحدة فان ذات الكثرة من حيث التفصيل معروضة
للكثرة ومن حيث الاجمال معروضة للوحدة قوله لا ينقسم الى امور متاكدة في الماهية
فهو الوحدة اى الشخصية لان الكلام في الواحد بالشخص زشخص وكذا الحال
في امثلة سائر الاقسام قوله اذ استقل كل واحد منها بالذات والحقيقة بحيث
يمكن انفكاكه اه قوله بحيث اه لا تفسير لحيث المعنى لما سبق لان المراد من استقلال
كل واحد منها بالذات والحقيقة جواز انفكاك كل منها عن الاخر فلا يكون
احدهما قائما بالاخر ولا معروضا له وح يمكن ان يحمل بالذات نفس الماهية
من حيث هي ويكون استقلالها اشارة الى نفي التقويم وبالحقيقة الماهية من حيث
انها موجودة ويكون استقلالها اشارة الى نفي القيام ولما قيد آخر فيكون القيد
الاول لاخراج الكل والجزء والثاني لاخراج الصفة والموصوف قوله ولانها
ليست غير الذات اه واما اعني صفتي الذات بالحمل هو الصفة الاخرى
فهما غير لان اوليت احدهما ممنوعة للاخرى ولا قائمة بها قوله ثم المختلفان
متلافيان لان اختلافهما موضوع لما لم يعتبر فيه امكان الاجتماع فيه فنقيض واحد

واحدا ولا فان لم يعتبر كما ان السواد والبياض متعاكسين في الموضوع كالحركة
والسواد فالمتضادان لم تدرجا في المتلافيين وقد جعلهما في اقسام المتباينين
المندرجين تحت المتباينين فلا يكون القسم حقيقة ولان اعتبر مثل التمام والمحيط
من الامور المحمولة بالموضوع الممتنعة الاجتماع داخلا في قسم التباين يخرج عن
حكمه فالاولى ان يجعل اعتبار النسب الاربع قسما برأسها واعتبار التقابل و
عدم قسم لغوى كما مر المشهور قوله كالسواد والحركة فانهما يعرضان الجسم
لا شك ان السواد والحركة من المتباينان صدقا وان تلافيا وجودا في موضوع
واحد فلعل المراد بها الاسود والمتحرك فتامل وتوجيه كلامه قوله ثم المتباينان
متقابلان لم اتضح اجتماعهما في موضوع واحد بهذا اذا كان لهما موضوع اي محل
مستغن عن الحال مقوم له واما ما لا موضوع له بهذا المعنى كالالوان والكم فهما متباينان
غير متقابلين قوله في زمان واحد قيل التقييد بزمان واحد زيادي يصرح بالمراد
فان الاجتماع في موضوع واحد يتبادر منه اتحاد الزمان ليندرج فيه تقابل التضاد
وانما كانت هذه القيود موجبة للاندراج والتعميم لوقوعها في سياق معنى النفي قوله

لا وجوبيان اى لايكون السلب جزء الاحدهما قوله ولان وقت يمكن ان يتصافه به
بسلب وايجاب اعلم ان السلب بل البياض تقابل التضاد باعتبار وجودهما في الخارج
معيا الى موضوع واحد لان فاذا وجد احدهما فيه امتنع وجود الاخر فيه
مادام الاول موجودا فكل واحد من الضدين موجود في الخارج معيا الى موضوع
واحد في زمان واحد وكذا المتناقضان كالابوة والبنوة متقابلان
الى التضايف باعتبار وجودهما في الخارج معيا الى موضوع واحد من جهة واحدة
على قول من قال بوجود الاضافة في الجملة ولا من قال بعدمها مطلقا
فالتقابل باعتبار اتصاف الموضوع بهما في الخارج والبصر امر موجود في الخارج
وتقابله مع العمى باعتبار ذلك الوجود فاحد المتقابلين موجود في الخارج ولا
الاعمى والسلب فهما امران عقليان وارد لان على النبوة كما حققه فلا وجود
للمتقابلين في الخارج بل العقل والعقل فان ثبوت النبوة وانتفائها بالبصر الموجود
الخارجية بل من الامور الذهنية فان قلت قولنا هذا ابيض وهذا اسود متقابلان
ادلا يمكن اجتماعهما في الصدق فمن اى الاقسام هو قلت التقابل بين القضيتين

القضيتين المذكورتين متفرع على تقابل مبدأيهما فهو راجع اليه في الحقيقة
ولا الموجبة والسالبة الكليتان فمتقابلان تقابل السلب والايجاب لانه اعم من التناقض
والتضاد لارتفاع انما موبين المتناقضين فقط وانما سميتا بالمتضادتين لتضادهما
اياهما في امتناع الاجتماع صدقا فقط قال الشيخ في الفصل السابع من المقالة الاولى
في الفن الثالث من منطق الشفاء ليس معقول الكلام السالبة تقابل الكلية الموجبة مقابلة
بالتناقض بل هو مقابل له من حيث هو سالبة لمحمولة مقابلة اخرى فلتنظر من المقابلة
تضادا اذ المتقابلان مما لا يجتمعان صدقا البتة ولكن قد يجتمعان كذبا كالضدين
في اعيان الامور قوله فان تقابل مثل السواد والصفرة يقع خارجا عنهما مع الصدق
التوبن عليه وبعضهم جعل ذلك قسما خامسا وسماه بالتعاند قوله تعاقب و
بينهما غاية الخلاف الاضداد منها ما يصح عليه التعاقب كالسواد والبياض
ومنها ما لا يصح فيه ذلك كالحركة من الوسط واليه فانه لا بد ان يتوسطها سكون في المشهور
قوله لجواز ارتفاعهما وامتناع ارتفاع السلب والايجاب هذا الامتناع مبني على ان الحاكم
تعامل السلب والايجاب التناقض وقد عرفت خلافه قوله السواد من حيث هو ضد

لبيا من مضاف اليه كل متقابلين من حيث هما متقابلان بذلك التقابل مندرجان
تحت المضاف وحتى المضافان كالابوة والبنوة فانهما مع اندراجهما بذاتهما تحت المضاف
مندرجان ايضا تحته بذلك الاعتبار قوله قلنا المضاف تحت ما صدق عليه المقابل فان
قيل اذا كان المضاف تحت الذات التي صدق عليها مفهوم المقابل كان تحت مفهومه كذلك
ايضا فيكون صادقا عليه وعلى غيره ولا شك ان هذا المفهوم فرد من افراد المضاف فيلزم
المحذور قلنا مفهوم المقابل من حيث صدقه على افراده اعم من المضاف وهو واضح
هذا من حيث هو وهو مندرج تحت المضاف ولا يلزم من اندراج مفهوم تحت آخر وكونه
فردا من افراده اندراج افراد ذلك المفهوم تحت الآخر فان الحيوان مندرج تحت الجسم والابيض
افراده تحته قوله وما صدق عليه المقابل اعم ليس هناك الا مفهوم المقابل وما صدق عليه
من الامور الاربعة المخصوصة فان اريد بما صدق عليه واحد معين منها لم يصح القسمة اليها
ولا اريد به ما صدق عليه المقابل فهو نفس حكم مفهومه فالحيوان الحقيقي ما اوضحناه في
الحاشية الاولى ولعل مرادهم بما ذكر هو كل الآلي العبارة قاصرة عنه قوله فيكون
المثلان هو هو لاثنين اللازم لكل ما عرض لاحدهما من جهة المحل كان عارضا ايضا للآخر

للآخر ومن الجائز ان يعرض عارض لاحد الضدين من جهة المحل فلا يلزم عروضه للآخر قوله النوع الثالث
السلب والايجاب وذلك اذا اجتمع فيهما شرايط التناقض قوله وهما المضافان فيكونان
يجلو المحل عنهما وبعدم المحل ايضا ويمكن اندراجهما تحت طور المحل قوله فان بدن الحي يستلزم
فهم عند من يعلل بالجالة الثالثة دل على ان التضاد الحسي لا يكون الا بين نوعين اخيرين من نوع
بعضهم وقوع التضاد في الاجناس فان الخير والشر جنسان للانواع كثيرة وهما متضادان وواجب
بان الخير هو حصول كمال للشيء والشر عبارة عن عدمه له فبينهما تقابل العدم والملكة وايضا
ليسا ذاتيين لما تحتهما فلا يكونان جنسين بل مما عارضان لما صدق عليه وزعم بعضهم
ايضا ان الاجناس تحت جنس واحد ليس بشرط فان الشجاعة تضاد التهور مع اندراجهما
تحت جنس الفضيلة والرذيلة واجيب بان الفضيلة عارضة لما هيئة الشجاعة والرذيلة
لما هيئة التهور ولو سلم انهما نوعان لهما فلانم انهما متضادان لان الكلام في التضاد
الحقيقي والشجاعة وسط بين التهور والجبن فلا يكون ضدا للشيء منهما كذا في شرح
الملخص قوله فان كان حكم ما يحتاج اليه الخ بمعنى انه لا يحتاج الى امر خارج عنه فلا ينافي
كون العلة التامة بسيطة قوله فلا يتبع الحاجة الخ المقصود من هذا القول ما بيان

حال العلة التامة للموجود الخارجي ولما ايراد الشبهة على فرض زوال المانع داخلاً

في العلة التامة وأجيب بان الموجود ليس الخارجية لها علل تامة لا جائز ان يكون موجوداً أولاً بل الواجب

وجود الفاعل الذي هو المؤثر اذ لا يتصور تاثيره الآن موجوداً ولما الامور التقديرية فلا يقتضي

العمل تاثيرها بل لابد لكونها مؤثرة تاثير المؤثر فاذا وجد المعلول الخارجي فكل ما يتوقف

وجوده على وجود كان موجوداً فيه وكل ما يتوقف وجوده على عدم كان معدوماً فيه

ولو اريد بوجود العلة التامة هذا المعنى فهو صحيح لا نزاع فيه ولو اريد كونها موجودة واصلة

حقيقية فلا يجب صدق ذلك كليا قوله ثم العلل النواقص اربع صورية ومادية وفاعلية

وغائية وذلك لان العلة اه المركب الحقيقي الصادر عن الفاعل المختار لابد له من علة لاربعة

واذا صدر الموجب كالحاجي الى ثلثة منها لسقوط العلة الغائية والبسيط الصادر عن المختار يحتاج

الى الفاعلية والغائية فقط والصادر عن الموجب كالحاجي الى الفاعلية فقط قوله ولما الشرائط

وارتفاع الموانع فراجعة الى تتميم العلة الفاعلية قال الشارح فرع المحقق لو الشرائط وعدم

الموانع داخلة في الفاعلية لامتناع قبول الشيء صورة شيء لم تحصل شرائطه وارتفاع

موانعه ولما الآلات والادوات فداخلة في العلة الفاعلية لامتناع تاثير الفاعل بوجوده

وجود الشيء بدون ما يحتاج اليه من الآلات والادوات قوله فكون مستغنياً عن كل

واحد منها محتاجاً اليها معاً وموضح فصل ما به الاحتياج في ذلك فان الاحتياج الى الشيء

من حيث انه علة موجبة له والاستغناء عنه من حيث انه اخرى علة موجبة له لو استغنى

عنه لاستغناء والاحتياج من جهة واحدة بل الصواب ان يقال يلزم الاستغناء عنها معاً

فيلزم الاستغناء المعلول عن العلة حل على معنى ان السواد محل البياض اه الحاصل ان قضاء

السواد له علة تامة يعتبر فيها السواد على معنى انه محل له دون البياض اولا يعتبر موقوفية

كونه محلاً له وبالعكس من ذلك حال علة قضاء البياض فكون العلتان متغايرتين قطعاً وفي

كون التضاد من المجموع لان العينية نظر لانا لا نسلم ان التضاد معلول بالسواد والبياض بل

امر عقلي لازم لهما ولا يلزم من لزومه اياهما ان يكون معلولاً لهما فالاولى ان يمثل بالحرارة

والنارية فان كل فرد من افراد النار علة مستقلة للحرارة القائمة به الصادرة قوله فلا يعرض

لها الحاجة لانها اذا كانت من حيث هي محتاجة الى الكل العلة المعينة فلا ينفك عنها الا

اليها ولا يقع بدونها ولا يعرض لها الحاجة باعتبار الاعم قوله قد يتعدد اثنان اي

يجوز ان يكون المركب علة مستقلة لاثار متخالفة كالاثار الصادرة عن كل من العناصر الاربعة

حتاج

كالبرودة والرطوبة الصادرين عن الماء الذي هو مركب من الهيولى والصورة الجسمية
والصورة النوعية قوله لئن تعدد الآلات او القوابل مثلا تعدد الآلات الفعل الناطقة
التي هي يصدر عنها افعالها بواسطة الآلات مثلا تعدد القوابل العقل الفعال التي تفيض
الصور والاعراض على المواد العنصرية قوله مبدأ للعقل بسبب الاعتبار لئن والجهات التي فيه
قوله فهذان المفهومان لن يدخلا الوجود لئن يكون كل واحد منهما نفسا والا لكان له ذاتان مختلفتان
وان كان احدهما نفسه والآخر جزءه يلزم التركيب وحده ولئن كان الآخر خارجا عنه عارضا
له يلزم النفس وحده ولئن كان احدهما جزءا والآخر خارجا عنه يلزم التركيب النفس معا ولئن كان
جزئين يلزم التركيب فقط ولئن كان عارضين يلزم النفس فقط هذا على لاقوام العقلية
قوله وردت الجواب بان المصدرية يطلق على معنيين احدهما ان يوصف لذات العلة
بالقياس الى معلوله فان العقل اذا لاحظ الشيء مقيسا الى معلوله ادرك لهما اضافتين
اعني المصدرية والصادرية فيهما او لئن يوصف لهما فالعقل متاخر عنهما
بمراتب ولا وجود لهما في الخارج اصلا اذ ليس في الخارج الا ذات المصدر اعني العلة
وذلك الصادر اعني المعلول فليس كون الاول مصدرا وكون الثاني صادرا من الامور

الامور المتحققة في الاعيان قوله والثانية كون العلة بحيث يجب عنها فان قيل كون العلة بحيث
يجب عنها المعلول ايضا مفهوم اضافي متاخر عن ذاتي العلة والمعلول فكيف يكون امرا
حقيقيا متقدما على المعلول قلنا لا نسلم ان للعلة خصوصية باعتبارها يصدر عنها معلولها
المعين ولا يكون لها تلك الخصوصية مع غيرها وبحيث ذلك يتعين صدور البرودة عنه او الماء
دون الحرارة وغيرها وفي الحقيقة تلك الخصوصية هي المصدر فيكون موجودا متقدما قطعا
واذا عرفت هذا فنقول انهم اما ادوا بالمصدرية ويكون العلة بحيث يجب عنها صدور المعلول
تلك الخصوصية ولا نعني بالخصوصية او اضافيا يعرض لمفهومها ليعقل المتاخر فيها
بل امرا مخصوصا له ارتباط وتعلق واختصاص بالمعلول المخصوص ولا يكون له ذلك مع
غيره والبحث في هذا الامر الاعتباري موضح للعيان عما هو المقصود في هذا المقام واذا
عبر عنه بعبارات مختلفة فربما انتفع المرام وانتفع لاشتباه اللفظي الذي يتبادر اليه
الاوهام قوله وبهذا يعلم الجواب عما قيل فان قلت اجاب المتافقه والمعارضة جميعا
واجتهد في تصحيح قاعدتي الكبار بما لا مزيد عليه وقد ساعدته بتوفيق ما ذكر بعض
الافاضل في تحقيقه فما الفارق بين هذا المقام وبين ما ذكر من حيث الخصوصية

مع غيره مثلا اذا فرضنا ان الماء يصدر عنه البرودة فلا بد ان تكون له خصوصية بها لا تكون له تلك الخصوصية مع غيرها

وان احتجوا فيه دعوى الضرورة والصواب لان الفاعل انما ينفعهم لوكانة المبدأ وهو جيا

ولا اذا كان مختارا كما هو الحق فيصدر عنه بحسب تعلق ارادته ما شاء فلا محذور اصلاً

قوله من غير تعدد الآلات اى لا يكون مصدر الا شئ وقابلا له من جهة واحدة خلافاً

للاشاعرة حيث ذهبوا الى ان الواجب تع صفات حقيقية زائدة على ذاته تع وهى صادرة عنه قابلة به

قوله فان القابل من حيث هو قابل غير مستلزم للمقبول فان القابل وحده لا يكون علة تامة

اذ لا بد من الفاعل اذ ربما يكون علة تامة فلا يحتاج المعلول الى القابل لقيامه بذاته

فنسبة الفاعل الا الفعل جائز لئن يكون بالوجوب وبتحمل ذلك فى نسبة القابل الا المقبول

ولان لئن يكون النسبة لا يلزم ان يكون بالوجوب ولا بالضرورة وهكذا اصعب بعض فضلاء

المتاخرين فيه ولا يظن لزم الملازمة من الفاعل مع صفة الفاعلية يستلزم الفعل فان القابل

ايضا كذلك قوله قيل نسبة القابل الى المقبول بالامكان العام تعويض على ما علل به

غير واضح فان الاستلزام من جهة اذا لم يناف عدمه من جهة اخرى جاز لئن يكون نسبة القابل

الى المقبول بالامكان الخاص ونسبة الفاعل الى الفعل بالوجوب فلا منافاة والظاهر

انه منع للمقدمة القائلة بان نسبة القابل الى المقبول بالامكان الخاص اى لانم ذلك بل بالامكان

بالامكان العام فلا بناف الوجوب وترتب الجب يقتضى تقدمه وانما قال لانه جعل

تبعا لما هو العمدة فى الجواب فكانه قيل ولدفع المنافاة وتقويته قيل نسبة القابل اه

قوله فان قلت كذا يدل ما لا شتراك اول والتاء به اه المراد بالاشتراك ما يتناول

الحسم والجائز وايضا والتاء به ما تناول التواطؤ والتشكيك قوله وبعضها

بالاستعمال وبعضها بالظرفية لان الظرفية فى الزمان والمكان والاستعمال فى

فكون الخاص اعم وكون الكل اعم من الجزء لكون السرير قطع الخشب مع الاضافة اذ

بينهما نسبة واضافة مخصوصة باعتبار وجوده فيه بالقوة والكون فى الخشب

والواحة فمن الاستعمال والكون مع الاضافة وكل لم يتكلف فيه خلاف ذلك قوله

بحترز به عن مثل كون اللونية فى السواد والجزء الحقيقى فانه خارج بعد جواز الانفكاك

فانه يجوز انتقاله بخلاف ما يسمى جزءا فان السوادية واللونية متلازمان وجودا

وعدما فلا يتصور المفارقة بينهما فان قلت مفارقة الكل عن الجزء والخاص عن العام

مما لا يجوز فلا يخرج كونهما عرضيين الكونية الموضوع اجيب بان كونهما لا يندرجان

تحت قولنا الكونية شئ اذ لا يفهمان منه الا بقرينة فلا حاجة الى اخراجهما بقيد

وتفصيله ان الكون في شئ يطلق اطلاقا ظاهرا ويراد به تارة على كون الشئ في زمانه
او مكانه وكون الجزء او ما يجري مجراه كله فيجب الاحتراز عنها واذا تأملت
تحقق عندك لزوم ما ذكرته بتعريف الكون في المحل فيتناول كون الصورة في الهيولى ايضا
وينعدم اليها باعتبار استغناء المحل عن الحال وعدم استغنائه عنه قوله وتحقيقها
ان الاضافة الخ وهذا تحقيق للرسم المذكور وتفصيل لمفهومه لانه حد الاضافة اذ
الحد للاجناس العالية فلا رسم لها تاما على ما هو المشهور قوله كالتعمم والتقمص
لا يراد بها المعنى المصدري بل الهيئة النابعة له قوله واصح اعليه بان المتقمص بشخص
اولا وبالذات لا يكون ما هيأتها ولا لوازمها مثلا انما يتم في الاعراض المتعددة لاشتخاص
ولا في العرض المخصر نوعه في شخصه فلا قوله لان الموضوع المبهم لا يكون من حيث
هو مبهم موجودا في الخارج الخ لا يلزم من عدم افادة الموضوع المبهم من حيث هو مبهم
تشخص ما هو حال فيه بناء على انتفاء وجوده في الخارج عدم افادة الموضوع المطلق
تشخص ما هو حال فيه فان المطلق موجود في ضمن المشخصات فلا يلزم لاحتياج
الى موضوع مشخص والحاصل ان الاقسام فيه ثلثة الموضوع المعين الذي اعتبر فيه

تنبيه

فيه التعين والموضوع المبهم الذي اعتبر فيه عدم التعين والموضوع المطلق الذي
لا يعتبر فيه التعين ولا عدمه فلا بد في ابطال الاحتياج الى التعين لاول ان يثبت
الاحتياج الى القسم الاول وما ذكره لا يفي بذلك فالاولى ان يقال ان المحل اذا لم يتشخص
في نفسه لم يفد بتشخص ما هو حال فيه قوله وهذا الكلام دفع
لما يتوهم من ان سند الاعراض الى المحل كنسبة الاجسام الى الاحياز فلما جاز للاجسام
الانتقال في الاحياز فليجز للاعراض الانتقال في المحل ولما لم يجز ذلك في الاعراض
فليكن الحال كذلك في الاجسام فاجاب بالفرق فان العرض لما احتاج في تشخصه
الى محله المعين فلو فارقه انعدم بتشخصه فينعدم هو في نفسه ولا كذلك الجسم فيحتاج في
تحيزه المخصوص الى حيز معين فاذا فارقه لم يبق ذلك التحيز موجودا ولا يستلزم ذلك انتفاء
الجسم في نفسه فانه ليس جزءا منه ولا لازما له نعم يلزمه مطلق التحيز المحتاج الى حيز ما لا
الى حيز معين قوله اذ ليس جعل احدهما اولى من العكس اذ كل واحد منهما تابع لذلك
الغير الذي هو الجوهر في التحيز قوله فيكون جعل فاعيا بالاخرى ولى من العكس الحاصل انه يجوز
ان احد العرضين تابعا للجوهر في التحيز والاخر تابعا للاول في ذلك فيكون هذا الكلام بحيث لا
يكون حق

يمكن تبعيته للجوهر في التخيز بدون توسط للاول وتبعيته له في ذلك ﴿قوله﴾ ولا يزول
بموت اى موجب بالذات وجوبي وجه الترديد في هذا الاتفاق ان العلة لا ذات العرض
او غيره وذلك الغير لا مختار ولا موجب والموجب اما وجوبي او عدمي ولا يتصور هذا
القسم في المختار كما لا يخفى فانحصرت في اربعة ﴿قوله﴾ ولا يزول عن المحل المؤثر موجب عدمي
وانما جاز ليكون المؤثر عدميا لان الكلام في المعلول العدمي ﴿قوله﴾ عدم الجوهر لا يكون بنفسه
والا يلزم ان ينقلب الممكن عنها لذاته لان الجوهر قبل الزوال كان ممكنا ﴿قوله﴾ فيكون المؤثر
وجوديا اه مشكل فان هذا الترديد يشعر بان الجوهر له عند وانما يتاتى ذلك اذا اكتفى
في تحقق التضاد بالمحل كما ذهب اليه طايفة ولا شرطنا الموضوع كما هو المشهور ﴿قوله﴾
وغير قار الذات كالحركة والصوت فان العرض الغير القار الذات مثلا نفسه متجدد و
متصرم فربما كان بقاء العرض القار مشروطا بتجدد شئ منه كدوران الحركة مثلا "
فاذا خرج من الوجود وانصرم انتفى شرط بقائه فيزول بزوال شرطه ﴿قوله﴾ فانه يجوز
الى الوجود
ان تكون العدم المتجدد اثرا للفاعل المختار دون العدم المستمر الاتي فلا يستند الا
الفاعل المختار لما عرفت من ان الفاعل المختار لا يكون الا حادثا ﴿قوله﴾ وقد تمسك النظام

النظام لا يبعد فيه ان يقال هذا الدليل انما ينفي دليل الاشعري اجمالا بعد تفصيل
المناقضات ﴿قوله﴾ وفيه نظر فانه قاس حلول العرض ممكن لنا ليس مقصودنا اثبات
المطلب بالقياس الفقهي ليتوجه عليه ما ذكرتم بل التنبيه على ان استحالة حلول العرض الواحد
في محلين عند العقل كما سلفناه حصول الجسم الواحد في مكانين فان العقل كما يحكم بان الحاصل
في هذا المكان في هذا الآن غير الحاصل فيه في مكان آخر وانه لا يمكن ان يكون اياه كذلك
يحكم بان الحال في هذا الآن في هذا المحل غير الحال فيه في محل آخر وانه لا يمكن ان يكون اياه "
فيتضح بهذا التنبيه الاستدلال المطلوب ولا يجري هذا الاجتماع فان العقل لا يحكم باستحالة
الاجتماع في الاعراض والسر في ذلك ان يتشخص الجسم وتعينه يمنعه من امكان "
شموله في المكانين اذ لو جاز لنفس لا وحصوله في ان واحد في المكانين لجاز للعقل
ان يلاحظه كذلك فيكون فرضا متعددا قطعا فلا يكون شخصا وهكذا الحال في العرض
انتهى بالتلخيص الى محلين فانتفى الحكم المتنازع عليه ولما كان الجسم ذا حجم
ممتدة الجهات مماثلا للمكان فلو اجتمع معه في غير لزم الاجتماع وذلك مستحيل
فلا يتعدى الحكم الى الاعراض التي لا حجم لها ولا الكميات المتصلة من حيث انها مقادير واحجام
الى الاجسام
تداخل في الاجسام

التنبيه في هو

فيتحمل ان داخلا ايضا فيمتنع اجتماع بعضها مع بعض كالاجسام واذا تحققت ما
اوضحناه فلك لن يحمل كلام المص مستدلا لامتثيلا قطعيا فلا يتوجه عليه النظر المذكور قوله
هو السواد المحسوس في ذلك المحل فلا يجزم العقل بالتغاير بين الشيئين من الالوان
المتغايرة الحالة في المحال المتباينة والزام ذلك بفسطة او شاط قوله ان الاضافات كالجوار
والعرائس والجواب ان القرين القائم باحدهما مغاير بالشخص لما قام بالاخر وان اتحدا
نوعا قوله وقد صار الفلاسفة قائلا بقيام العرض الواحد بمحل منقسم آه هذا مما لا ارتياح
فيه اذ الكلام ذلك العرض قابلا للانقسام على حسب انقسام المحل فيكون المجموع حالا في الكل
ولا يلزم لن يكون اجزاء العرض ايضا بالفعل ليخرج عن المبحث كما لا يلزم من انفصال //
المسافة الى اجزاء بالفعل كون الحركة عليها ايضا كذلك نعم حلول العرض الذي لا يقبل
الانقسام في محل منقسم مختلف فيه وقد جوز بعضهم كما في الاشارة المذكورة وغيرها //
كالاطراف على تفصيل فيها والظاهر ان تجويز قيام العرض الواحد بمحلين لم يرد به جواز
قيام العرض الغير المنقسم بالمحل المنقسم بل كل منهما مسئلة برأسها ولذكر استدل
قدماء الحكماء بالاضافات المتفقة بالحقيقة والتخصيص بالعدد ما يؤيد ذلك (ايدنا)

ايضا لان المتبادر من المحلين لن يكون كل واحد منهما محلا اولا وجب لنعدام التالين
لم لا يجوز لن يقوم تاليف واحد بمجموع الثلثة ولا خرما الاثنين فما زال الثالث بنعدم
التاليف الاول ووجد الثاني فلا يلزم محذور قوله فبدا بالكمية لانها اعم وجودا آه
فان العدم في انواع الكمية وبعض المقولات والمجرد لترى الجواهر والاعراض والمجموع المركب
من الواجب والممكن بل اي موجود فرض اذ اضم الى غيره فانه يعرض لها العدد وليس
للكيفية عموم بهذا المعنى قوله وهو المنفصل وضع العدد اه قال في شرح المنخبة والاولى
على الخصار الكم المنفصل في العدد ان المنفصل اكبر من المتفرقات والمتوقف من المفردات
والمزدان احاد واثواب لا لن يؤخذ من حيث انه واحد فقط او يوخذ من حيث ان له
او حجر مثلا وان اخذ من حيث انه واحد فقط لم يكن الحاصل من اجتماع امثاله الا العدد
وان اخذ من حيث ان له او حجر فانه لا يمكن اعتبار كون الاثنين من اجتماع الاثنين الواحد
واعتبار كون الاجار الحاصلة من اجتماع الحجر الواحد كيلا متفصلة الا عند اعتبار كونها معدودة
بالاحاد التي فيها فعلى لا لن يكون كيلا منفصلة بالحقيقة لكونها معدودة بالاحاد التي فيها فاذن
الكم المنفصل ليس الا العدد وما عداه انما يعد كما منفصلا بواسطة العروض له

والى اجزاء يشتركان في حد واحد ومعنى لاشتراكهما في الواحد له تكون حد الجسم مبدأ
لاحدهما ومنتهى للاخر قوله فالجسم التعليمي والتخين اسم لخطوط اربع تلتقي
اعلم ان الجسم التعليمي اتم المقادير وربع كتبنا لانه جنس ما بين السطوح وعمقا اذا اعتبر
النزول لانه تخن نازل من فوق وسمكا اذا اعتبر الصعود فانه تخن صاعد من اسفل
وفي بعض النسخ انه لا يسمى بالتخين اذ معناه ذو التخن وقد عرفه لجنسه ما بين السطوح
ومنع ان الجسم التعليمي فلو اطلق عليه التخين لكان الجسم التعليمي ذا جسم تعليمي وتوجيهه في
الكتاب ان يحمل الجنس على المعنى المصدري اعني التوسط بين السطوح فكذلك الجسم التعليمي
ذا توسط بين السطوح قوله ومن ظهر ذو ثلث لا ربع الى اسفلهم الصولبي لطول ذو ثلث
لا ربع هو لا متداد لا خذ من راسها الى ذنبها كما صرح القوم وهو المستعمل في العرف
العام قوله ومعدوم العرض وهو البعد اه والعرض مجرور معطوف على الطول
لان العمق هو المقاطع للطول والعرض معا وقد وقع تفاسير الطول فاصله ينجر المعطوف
والمعطوف عليه ولو اجرى على ظاهره لا ينتقض تعريف العمق بالعرض كما لا يخفى قوله فانا
فرض ابتداء اه او انه اخذ فرض لكن لا ان ذلك في الحقيقة قوله والبعد لا خذ اه و

والصولبي لذي طول ذو ثلث لا ربع هو لا متداد لا خذ من راسها الى ذنبها كما صرح
به في كتب القوم وهو المستعمل في العرف العام قوله فانكم متصل بالعرض لعنايته بالحركة
لتطبيقه على المسافة حصل انطباق الحركة على المسافة بحيث اذا فرض في احديهما جزء يفرض
بازائه في الاخرى جزء ينزل له حلولها فيها فيكون الزمان الحال في الحركة حالا ايضا في المسافة
فيكون كما متصلا بالعرض الحلول في المسافة التي هي كم متصل بالذات ولما قوله والزمان
كم منفصل بالعرض فليس مثالا لما هو كم بالعرض الحلول في الكم بالذات بل لما هو كم بالعرض
لكونه محلا للكم بالذات فاذكر ههنا على سبيل التنظير والتنبيه ان الة للاستعانة
عن كون الكم بالذات كما بالعرض او لابتغاء احوال الزمان في الكينة بالعرض قوله كما
يقال هذا لا يلتئم اه فان البياض حال في الجسم الطبيعي الذي هو محل الجسم التعليمي الذي
هو كم بالذات فانه لم يكن لاجزاء التي هي الجواهر الفردة المنضمة بعضها الى بعض قوله
والمنضم بعضها الى بعض في الجهة الواحدة والسطح والخط جوهران مركبان من الجواهر الفرد
وكذلك النقطة عبارة عن الجوهر الفرد فيكون الخط مركبا من النقاط والسطح من الخطوط
والجسم من السطوح فليس هناك الا الجسم واجزائه فقط فانه لا مقدار هو كم متصل

في ذاته وعرض حال في الجسم ولما كان هذا مبنيا على تركيب الجسم من الاجزاء التي لا يتجزى تشكك
في نفي السطوح والخطوط بحالا يتوقف على ما ذكر فقوله فلا يلزم من طول السطح في الجسم انقسام
السطح لجسمه ان الحال في المنقسم من حيث ذاته وطبيعته القابلة للانقسام يكون منقسما
بانقسامه ولما الحال في المنقسم لا من حيث هو منقسم بل من حيثية اخرى ملوما عتبار ما
غير منقسم فلا يكون منقسما مثلا الخط منقسم في الطول والانحناء العارض له من حيث ذاته
ليضا منقسم ولما النقطة فلا يعرض الخط من حيث ذاته للنقسمة بل من حيث الانتهاء والانقطاع
وهو بهذا المعنى يبار غير منقسم فلا يلزم انقسامها وكذا الحال في السطح فان اللون العارض
له في ذاته ينقسم بانقسامه ولما الخط فلا يعرضه الا من حيث انتهائه وانقطاعه واحد //
امتداداته وهو بهذا الاعتبار لا ينقسم في ذلك الامتداد فلا يلزم انقسام الخط الآني الامتداد
الثاني وقس على ذلك حال السطح مع الجسم قوله وان كان السطح حالا في شئ ولم يوجد السطح
بتمامه في بعض الاجزاء فقط كان عارضا له لصدقه بذلك البعض لا الجسم وقد فرضنا عارضا
الجسم
للجسم قوله مبنى على ان المعروض كل من الاجزاء لا يتجزى تقييد الاجزاء بالمفروضة لرفع هذا الابتناء
ويقتضي جريان الجواب على المذهبين قوله ومع هذا القائل ان يقول الجواب عن ذلك ما ذكرناه

ما ذكرناه من انه يلزم ان لا يكون السطح عارضا للجسم لصدقه بل لبعض اجزائه و
خلاف المفروض والصواب في رد ذلك الجواب ان يقال لانم ان السطح اذا لم يكن
حالا في شئ من الاجزاء المفروضة للجسم لم يكن حالا فيه فان الجسم من حيث هو هو لا
يكون محلا له ولا يلزم من ذلك حلوله في شئ من اجزائه الا يرى ان الوصف قد يقوم
بالامر المنقسم مع امتناع انقسامها ولا يتصور ذلك الا لحلولها في المجموع من حيث هو مجموع
فكما جاز ان يعرض في العقل الوصف الممتنعة عن الانقسام عند محلا منقسما فيه وان
تعذر العقل عروضها لمجموع ذلك المنقسم من حيث هو ولا يعتبر عروضها لشئ من
اجزائه بل لا يكون عارضة له اصلا جاز ذلك ايضا في عروض الاعيان بعضها لبعض
فان نسبة العارض في العقل الى اجزاء المفروض فيه كنسبة العارض في الخارج الى
اجزاء المفروض فيه ولا يتنكل المناقشة في هذا التشبيه لانه سند للمنع قوله
دال على ان الجسم التعليمي عرض قايم ظاهر هذا الكلام يدل على ان هذه الامور اعراض
لا جواهر لا على انها امور وجودية ويناسب ذلك ما وجد في بعض النسخ من قوله
الثالث في عرضية هذه الكميات ولكن ان تقرر الدليل الاول على وجه يدل على وجود

الجسم التعليمي كما هو المشهور قول بان عارضيته النوعية قبل التحيز قول والا لكون
الجسم التعليمي جوهرا اذا كان جوهرا كان نفس الجسم او جزئه فكان يلزم ان لا يبقى
عارضا عند المعية وان اردت ان تجعله دليلا على كونه موجودا قبل هذا المعتبر
المنتزع ليس امرا معدوما اذ لا يتصور فيه ذلك فتعين ان يكون موجودا فقد ذكر
في الكتاب دليلان يدلان على وجود الجسم التعليمي وعلى كونه عرضا ومالها تواردت المقادير
المختلفة على الجسمية المتحققة مع بقائها على حالها وذلك التوارد اما على سبيل
التخلخل او التكاثف او لا على سبيلها واما الخط والسطح فلم يذكر فيهما الا ما يدل على
كونها غير مقومين للجسم فلا يكونان جوهرين قول واحترز بالاول اراد بالاول ما
ذكر في اثبات وجود الجسم التعليمي او عرضيته اولا قول لان الفكر ميتة ما لم يحط ان اراد
ان الفكر ميتة بعروض الجسم بسبب احاطة حدود عرضية له وان ذلك الحدود عارضة
لمقدار معروض موجود في الجسم فذلك الهيئة لا يتغير الحدود التي لا يتغير الا بتغير
المقدار فلا يلزم ان الجسم لم يتفكر بهذا المعنى فكيف لا وثبوت التفكر بهذا المعنى يتوقف
على ثبوت المقادير العرضية والكلام الآن في اثباتها وان اراد بالتفكر ما يعقل

ما يحصل عروضه للجسم تبعا لاوضاع اجزائه بحسب انضمامها في الجهات وتكيفه بتغير تلك
الاوضاع والاضافة الى الحدود ومعاد بمرعوضية مكون الجوانب مستقيما وحيث كان
الامر كذلك ومقام المنع يكفيه احتمال التركيب من الاجزاء ولا تبطل كلام الاباثيات
كون الجسم الذي يتوارد المقادير والاشكال المختلفة عليه متصلا في ذاته ليس له
مفاصل واجزاء بالفعل والكل يتوقف على تبيين انه ما نفى الجزء الذي لا يتجزى
يثبت لزوم الاجسام جسما متصلا في حد ذاته وهو الجسم المنوه وثانيهما ان الجسم
الذي يتواتى عليه المقادير خلاف الاجسام المؤلفة والقسم والا لامكنهم ابطال الاول و
لسبيل لهم الى الثاني لاحتمال ما ذهب اليه ذو مقراطيس من الاجسام البسيطة الطباع
فاذكر ان الرد على هذا الوصف من نفي الاجزاء والمثال الذي لا يعلم حاله بعيد عن الصواب
قول واحترز الثاني بمنع المقدمات اراد بالمقدمات ما ذكر ثانيا لما يدل على احوال
المقادير الثلثة قول والجسم الطبيعي يلوح لانتزاع ما الجسم الطبيعي عنه ولان
له جسما تعليميا وليس هناك سطحا عارضا بواسطة التناهي قول فلا يلزم لم يتكثر الزمان فان
لغير نوعيه كالاعتدالية والبعدية اللتين لا يجتمع القبلية فيها مع البعد بعوضان لاجزاء
الزمان اولا

وبالزمان والمعدات بتوسطها بعد بذلك اذا حكم بتقدم واقعة على الغرب
بتوجه عند العقل لربما لم كانت متقدمة عليها فلو اجيب بانها كانت مع خلافه
فلان ولاخرى مع خلافة زيد وخلافة فلان متقدمة على خلافة زيد بوجه ايضا الوا
فاذا قيل لان خلافة فلان كانت امس وخلافة زيد اليوم انقطع السؤال قول امكان
قطع مسافة معينة اى بمثال امر معتد به سريع لقطع تلك المسافة المعينة بتلك السرعة
المخصوصة لانه قابل له منطبق هو عليه فلو زادت السرعة قطعت المسافة اكثر
ولو نقصت قطعت اقل واذا كانت السرعة عادلة كان الحد الموضوع من اى متحرك
كان كان المقطوع بها ذلك الامر المعتد به موقعا ذلك المسافة الا بمكان الحركة الثانية
لما فرضت موافقة للاولى في السرعة المعينة والابتداء والانتهاء قطعت مقدار
تلك المسافة وليبان ذلك فرضت الحركة الثانية على تلك الحالة والمذكورة فنقول
الملخص ذلك ليبان قبول المساواة فان الحركتين لما تساويا في السرعة والابتداء
والانتهاء كان يلزم اخذ كل واحد منهما وتركيبها امكان يسع لقطع تلك المسافة
المعينة عادلة لكل المقدار من السرعة مساويا للامكان الاخر والا لم كان هذا

للمحصد كانت مساحتها والحالتين واحدة فكان السطح المستدير المحيط بها اصغر من
مجموع السطوح المحيط بالمكعب لذلك واذا كان ما فرضناه اكبر مما احاطه تلك السطوح
وذلك كان هو اصغر من ذلك المجموع كان السطح الحاوى للمماس له اعنى المكان اصغر من
السطح المماس لذلك المجموع وحاصل الجوابين السمعة باقية بذاتها المعينة وفي عوارضها
المتبدلة مع بقاء الشخص بعينها فجاز اختلاف المكان ولم كانت الساحة واحدة فحالتى
التكعب والكرية قول والقائل بهذا الوجه الرفع لا يحصر اه وتوضيح هذا المنع انا فرض
زوال الانطباق على اى وجه يمكن لم يتصور كان العالم يرتفع عن السافل فاينبغى الا
لم يكون منفصلا عنه جهة الارتفاع اولا والثانى محال والا لم يكن محاصلا فنعين الاول فيكون مساقة
متحيزة لا يمكن قطعها الا بالحركة فان قطعها لم الارتفاع لا يكون فعيا قول اولا يكون
مختصة وهى الاستعداد لم هذا الفرض وسلمنا ذلك حاصلة لم الكيفية لم لم يكن محسوسة
باحد الحواس الظاهرة ولم يكن مختصة بذوات الانفس والاكيفيات فهى منحصرة في الاستعدادات
اى نحو القبول او اللاقبول ولا دليل عليه نعم يتمسك به ذلك بالاستقراء كما اشار اليه بقوله
الاستقراء دل اه قوله انما يحدث منها انفعال الحواس اه المذكور في المتن لم الحواس ينفعل

عنها اولا قال في شرح الملخص انما اعتبر الادلية احترازا عن الانكار والحكاك فان الحواس
تنفعل عنها انفعالا ثانيا لا اولا ولعل الشارح انما ذكر هذا القيد بناء على انهم عدوا
من المحسوسات الخفة والثقل وصرح بذلك الرئيس في كتاب المقولات من منطق الشفاء مع
انه قال في فصل الاسطقسات من الطبيعيات ليس الخفة والثقل مما يحس بهما احساسا اوليا
ويوافقه ما ورد الشارح في وجه تسمية الكيفيات الاربع اعني الحرارة والبرودة و
الرطوبة واليبوسة بالكيفيات الاول من كونها معلومة اولا وبالذات بخلاف البواقي فانها
معلومة بتوسطها وايضا لو اعتبر يلزم خروج الالوان عن المحسوسات اذ لا يحس بها الا بتوسط
الاضواء والجواب عن هذا بان الضوء شرط في اللون لا نفسه لاشتراط احساسه بعيد
جدا ولعلك تقول فما بالهم عدوا الخفة والثقل من الكيفيات المحسوسة مع انها ليست
مدركة بالحواس اولا وجعلوا الاشكال مندرجة في الكيفيات المختصة بالكيفيات المقابلة
لكيفيات المحسوسة مع تعلق الاحساس بها ثانيا كما يتراءى مما ذكروه في توجيه قيد الاولية
فنقول لا يبعد ان يقال الاحساس المتعلق باللون غير الاحساس المتعلق بالضوء وان
كان الاول مشروطا بالثاني في كل واحد منهما محسوس على حدة باحساس يتعلق به وليس

وليس بين كل من هذين الاحساسين والمحسوسين كالوسطة على معنى ان يكون الاحساس
متعلقا اولا بتلك الواسطة ويكون كل احساس بعينه متعلقا ثانيا بذلك المحسوس لارتباط
بينه وبين الواسطة فكل واحد منهما محسوس اولا وبالذات على قياس ما قيل في الاعراض الاولية
من ان بناء الواسطة على الوجود دون الواسطة في الثبوت وما ذكروه من ان الاحساس باللون
مشروط بالاحساس بالضوء ولا بناء على ما قررناه ولو قيل ان اللون لا يحس به اولا لم يرد
به نفي ذلك المعنى بل اريد ان الاحساس بالضوء متقدم بالذات على الاحساس باللون وهكذا حال
الخفة بالقياس الى الجرارة مثلا الا ان المتقدم ههنا بالزمان لا بالذات والاشكال والسطوح
فانها محسوسة بتوسط الالوان على معنى ان الاحساس الذي يتعلق باللون هو بعينه بالنظر
الى ارتباط مخصوص بينها فهو محسوس ثانيا وبالعرض على قياس ما ذكروه في الاعراض الثانية
يرشدك الى التصديق بما ذكرناه ان اللون والخفة لهما انكشاف في الخلاء عند الحس لا يتصور
مثله في الاشكال وما في حكمها من الجرارة وغيرها وعلى هذا ينبغي ان يقال الاشكال بجزافيتها
فان كل ما يتعلق به احساس في ذاته سواء كان مشروطا باحساس آخر او لم يكن وسواء
تاخر عن احساس آخر بالزمان اولا فهو من المحسوسات وكل ما يتعلق به احساس متعلق

بنى آتو فليس هو منها بل بذلك الاخبر واعلم ان كلام الشارح ولانها يكون علوسة
اولا وبالذات بناء فى ما ذكرناه سوا حمل على الامر الاول بالذات ملوما يتا بل بالعرض او التقدم
الذاتى فعلبك بالتامل الصادق والتكلان على التوفيق قول عند الاساس بها فالحرارة
متبوعة لانفعال الحواس وتابعة لانفعال الموآد فكانت منسوبة اليهما قول بالانفعال
الذى هو المزاج قال الامام لما الرطوبة واليبوسة ففى كونها تابعين للمزاج شخصا او
نوعا كلام لاحقال لبرتقال فيهما ذلك ولبرتقال ليسنا تابعين له اصلا بل كل واحد
منهما فانه بالبسايط لا بالمركبات ولا بنا آتى هذا لاحتمال فى الحرارة والبرودة لانا
نجزم فى المعاجين حرارة وبرودة فوق ما كانت خاصلة فى مفرداتها قول وبسبع هذه
الكيفيات الاربع كيفيات اول هذه الاربع بسبع اوايل الملموسات كما ان الملموسات تسع
اوايل المحسوسات قوله عينه عن التعريف بالحد والرسم فالجزئيات مدركة بالحواس والادخل
فى ذلك للحد والرسم واما كلمانها كماهية الحرارة والبرودة فالاحساس بخزئياتها
كافية فى ادراك الماهيتين بحذف المتوسط والحاجة الى التعريف اصلا كيف واى
تعريف يورد هناك كان فى افادة التصور متقاصرا عن ادراك الاحساس كالايخفى

يخفى على من تامل وانصف قول بفعل الصورة اى الصورة النوعية قول بكيفيتها فى
للماة المجاورة قول والحرارة تختص بتفريق المختلفات هذا دا الفرق الحرارة فى الجسم
المركب من الاجسام المختلفة لطافة وكثافة وربما اثرت فى الجسم البسيط كالماء فافادة
تفريق المتماثلات وجمع المختلفات قول والاشبه للحرارة اه وانما قال الاشبه
لان الحرارة النارية انما تعدم الطعوم اذا لم تكسر سورتها بالامتزاج والقائلون بان
الحرارة الغريزية هى حرارة الجزء الناري هم الاطباء قالوا الكيفيات تتغير عن حرافتها
وتتكسر سورتها وتستقر على حالة متوسطة مناسبة واما الفلاسفة فذهبوا الى التخالف
كيفيات البسايط وحصول كيفية واحدة متوسطة مناسبة فليس فى بدن الحى من الاجسام
المركبة حرارة نارية بل فيه حرارة اخرى مخالفة للنارية فى الحقيقة كما ذكر قول وكذلك الحرارة
الغريزية اه فان حرارة الشمس يؤتى فى عين الاعمى كلا وحرارة النار يؤذى قول
ومنع بان البرودة اى ابطل هذا القول هى البلة الجارية عما طاهر الجسم من الاجسام
حامور طب الجوهر كالماء فان صورة النوعية تقتضى كيفية الرطوبة فى مادية وينفعل
وهو الذى جرى عما طاهر ذكر الجوهر والتصوح به او تفقد فى جوفه ايضا ولم يبق

لينا وتدد لكن الجوهر سيال بلة ومنتقع وهو الذى نفذ فى اعماقه ذلك الجوهر وافاقه
لينا والرطوبة تطلق على البلة الجارية على سطوح الاجسام وهى بهذا المعنى جوهر وتطلق
على الكيفية الثانية بجوهر الماء والكلام فيها بمعنى الكيفية لا بمعنى البلة المهم الآن
تطلق البلة على تلك الكيفية والانواع والالفاظ الاربعة المشهورة والاستعمال ما ذكرناه
وهو البلة الجارية على ظاهر الجسم يمنع من حملها على الكيفية واتفقوا على ان الماء رطب
ولا شك انه يسهل التصاقه وانفصاله عن الاجسام وانه يسهل تشكله بالاشكال المختلفة
وتركيبها فمنهم من قال رطوبته عبارة عن كيفية تقتضى سهولة الالتصاق والانفصال فلا
يكون الهواء رطبا ومنهم من قال هى عبارة عن الكيفية المقتضية لسهولة قبول الاشكال
وتركيبها فيكون الهواء رطبا بل الرطب من الماء قولنا لا يقال لو كانت الرطوبة مبدأ
السيلان لما يتوجه اذا فسرت الرطوبة بالكيفية المقتضية للالتصاق حتى يلزم ان
ما كان الصق واشد التصاقا كان ارطب واما اذا فسرت بالكيفية المقتضية لسهولة
الالتصاق يلزم ان ما كان اسهل التصاقا كان ارطب والعسل ليس اسهل التصاقا
من الماء بل هو اكثر التصاقا منه والفرق ظاهر لان للنفس انفعاليتان الانفعال في

37

فاعلية الكيفيتين اظهر من الفعل في الحمات والبرودة اظهر من الانفعال فان كانت الكل فاعلة
ومنفعلة ليحدث منها المزاج قولنا وليس المتكلم الخ قد اشار اعتمادا والحكم بسمونهما
ميلا طبيعيا فعلى هذا لا يكون الميل الطبيعى نفس المزاقعة الصاعدة والهابطة بل هو مبدأ
لهما وما ذكر من ان الجسم بمكانه الطبيعى لا يوجد فيه ميل طبيعى انما يتم بمعنى المدافعة اذ لا استحالة
لم يكن فيه هناك قوة بحيث لو كان ملوحا خارجا عنه لحركته اليه وينتقى عنها ذلك لانتفاء شرطه
مركونه خارجا عن مكانه الطبيعى فلا يلزم هرب والطلب بالميل والمزاقعة فانها انما هرب
ولا طلب سواء ترتب عليها حركة اولا اللهم الا ان يعنى بما يوجب المدافعة الا
تكون مبدأ لها قريبا بحيث يمتنع تخلفها عنه فيتم الاستدلال والمقاومتين اعنى الميل فى
الجسم حال كونه بحيزه الطبيعى سواء فسر بنفس المدافعة او بما يوجبها ولم انهما متناقضان
اجتماع الميلين الى جهتين على التغيرين كما ان ارادة الاكل فيما بعد قولنا وقد تكون
طبيعيا الميل اذا فسر بنفس المدافعة كان النفس بارادتها او الطبيعة مبدأ لها
وهذا ظاهر لان المدافعة بحركة ولا بد لها من مبدأ وهو النفس او الطبيعة واذا فسر
بما يوجب المدافعة فحكم النفس والطبيعة مبدأين لشئ يقتضى المدافعة ووجه

في المتن

هذا المتوسط فيه حفاء واما عبد القسري فالظاهر ان القاسر فيه ليس نحو الطبيعة
ويجعلها بحيث يوجب المدافعة المخصوصة لانه تقتضيها ابتداء لبقائها مع انعدام
القاسر وموجبة غير جهة الميل واعلم انهم يستدلون بهذا على وجود الميل بالمعنى الذي
مدعاه المدافعة فيقولون ان الحجر الكبير والصغير المرميين الى فوق بقوة واحدة في
مسافة واحدة يختلفان بسرعة وبطوء فلا بد هناك من عايق مانع يختلف حالة قوة
وضعفا ولا مانع يتصور هناك الا المدافعة الى خلاف تلك الجهة او ما يقتضيها لكن
وجود المدافعة الى خلاف تلك الجهة مع الحركة فيها مما يعلن وجود المقتضي وهو المطلوب
عليه لان المعاوق هو الطبيعة فلا حاجة الى امر يتوسط بينها وبين المدافعة على ان خصم المعاوق
هو المدافعة وما يوجب عدم لزوم لزم ان لا يكون مقتضى السكون معاوقا قوله الميل هو العلة القريبة
للمدافعة من قسر الميل بهذا يتوجه عليه ما ذكرين ومن جوز ان يكون ما يجاب الميل للمدافعة مشروطا
بشرط يتخلف عنه احيانا لم يتوجه عليه ذلك نعم يتوجه عليه انا لا نسلم حركة الجسم الكبير الى هو الجواب
عن الاستدلال على الاجتماع والوجود ايضا كما اوضحناه في الحاشية الاولى قوله اولا ما الدال انما هو بالمعنى
الذي حققناه ولا ينافي كونه مشروطا بانصراف الضوء قوله لان العقلاء يعدون انهم يعقلون هم يدركون

بضعف فضوئه الى اصل من مقابلة الشمس قوي قوله والحدود كتبيان عبارة الرئيس 38
وحد الحرف بعبارة عارضة للصوت يتميز بها عن صوت لغرض تعلم الحدة والثقل بتميز الى المسمع
اي غير بعض لغرض ذكره في الحدة والثقل وهذا هو المراد ولئن كان عبارة المتن يقتضي ان
التميز في الحدة والثقل قوله اما الطول والقصر الى الطول والقصر في الصوت باعتبار
الوقت الواقع فيه فيدرك فيه امتداد بحسب اجزائه الواقعة في اجزاء ذلك الوقت فتلك
الاجزاء مسموعة وذلك الطول معلوم وان الملائمة والتداد بالصوت في الوجدانيات وفي
عطف تفسير
ان اريد بها كونه بحيث يلتذ به كان معلومة والحدة والثقل وان كانا مسموعين لكن لا
يتميز بها صوت عن صوت آخر يشاركه فيه قوله فانها امر الكيفيات الانفعالية فلا حاجة الى الاحتراز
لعدم الانزلاق والكيفية لا تنافي قولنا المراد بالكيف هنا الهيئة كما اشار اليه الشارح قوله
والاولى ان يقال الصوت ذلك لان الالفاظ مركبة من الحروف على ما هو المشهور فلو لم يكن
الحروف عبارة عن الصوت المتكيف بالكيفية المخصوصة لم يكن الالفاظ اصواتا قوله الى
مصوتة صوت الرجل وضار بمعنى واحد قوله والى مصمتة صمت واصمت بمعنى
والمصمتة على صيغة اسم الفاعل بمعنى الصامتة ويسمى بالصوامت ايضا قوله لان السبب الاكثري

وكذلك لا نرى الصوت مستمرا باستمرار تموج الهواء الخارج من الحلق والآلات
الصناعية قال الامام الدوراني لا يعتبر الاطن علية المدار للراي والمسئلة عليه على لن
للدوراني حم فان الهواء اذا تموج بالبدل لم يكن هناك صوت وما ذكره غير لازم الا على عدم
الصوت بعض صور عدم التموج وكذلك لا يقتضي عدمه في جميع صور عدم التموج فلا دوران لا وجه
ولا عدما كذا في شرح الملخص قوله بل انما يحدث الصوت آه يعني ان التموج اذا بلغ الى الهواء
الذي في الصماخ يحصل كيفية الصوت وذلك الهواء نفسه ليس سامعة ولا الهواء المتموج الخارج
عن الصماخ فلا يوجد فيه الصوت قوله المحل الثالث في محسوس الطعوم آه لم يذكروا على انحصار
الطعوم المفروضة في هذه التسعة دليلا يوجب غلبة الظن فضلا عما يفيد نصيبا عما ان الاضلاف
يدرج المعقوضة والعفيض انما هو بالسن والضعف فان القابض يعفيض ظاهر اللسان فقط
والعفيض يعفيض ظاهرة وباطنه فان عدا الاكد والضعف نوعين ادرجتهما تحت الطعوم
الحامضة في عدد مخصوصة واعترض ايضا ما ان الرئيس قال في موضع من القانون فاعل المخموضة
البرودة كما هو المشهور وصرح في موضع آخر منه ما ان الرطوبات انما تختص باستيلاء الحرارة
الغريبة عليها فيلزم ان لا تكون الحرارة فاعلة للمخموضة والجواب ان الحرارة الغريبة باستيلائها على

جعل

39

على الرطوبات تحلل عنها الاجزاء اللطيفة الجافة فيستولي عليها البرودة وتحمضها قال الفاضل
المحقق مد البرودة فلا تناقض بين كلاميه كما ظن قوله احسن منه بطعم وغاية الغنق قوله
الآمن جهة الموافقة آه او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك مثلا قوله ليكون لنوع ما من اجزاء
عنه وخواصه قوله والمستدل الحكيم ذكر الرئيس هذا الاستدلال في القانون قوله فان الجبن الواصلة
فانه يجمع الاجزاء رابعا فيام كل واصلة من الجبنين بجزء يتوقف على انضمام الجزء الاخر اليه لا
على قيام الجبن الاخر به فلا يلزم الدور قوله وصدق البديهي لما ذكر لان الادراك غني عن التعيين
ومعناه ان تصور بديهي وتنبيه على ذلك ان ردفه بقوله وصدق البديهي على التصور البديهي قوله
ولم يكن تعيين الادراك يذكر المدرك ولو بصفة ذكر المدرك اطلاقها تعيين به وحينئذ مفهوم الادراك عما
يلتبس به من العفان النفسانية لم يلزم محذور اصلا قوله اولا يكون لموجب اراد لان بالموجب ما
نعم الدليل القطعي والشبيهة والبداهة العقلية والفروة الوهمية وغيرها كالحس والتجربة والحساب فخرج به التقليد صوابا كان او خطاء والجازم الذي يكون لموجب يتناول
التصديق المطابق المستند الى موجب حقيقي من ضرورة او دليل وهو العلم والتصديق المطابق
الذي يستند الى شبيهة اعم من الشبيهة الدليلية والفروة والتصديق الذي لا مطابق لواقع

وستند اليها قوله سواء كان ذلك الخارج اناثة الى النعم اناثي من مذنب الاخبر بسبب وقوله او تشكيك
انه كان اناثة الى النعم الاول منها قول لا يتحقق الا بعد الوجود اذ يحكم عليه احكاما ثبوتية صادقة
قول والحق انهم ان اراد واو الظاهر من كلمتهم لا انهم اراد وا بالصورة ما يساوي الامر الخارجي
في تمام الماهية وان خالفه وجودا وما ذكر من الالتزام يكون الذهن حائرا وباردا معا ساقط لان
الحار ما حصل فيه عين الحرارة اي ماهيتها موجودة بالوجود الظلي وكذا ما اورد من ان صور الجواهر
اعراض فان الجوهر مالو وجد لا في موضوع وتلك الصور التي هي ماهيات الجواهر يندرج
تحت هذا الحد قول ويكون العاقل والمعقول واحدا لا كون العلم هناك بحصول صورة المعلوم
في العالم بل بحضور المعلوم بذاته عنده فلا يلزم ما ذكرتم من المحذور قول بل الصور العقلية كلية
هذا على القول بان الى صقع العقل هو الشيخ والمنار الذي لا يساوي الامور الخارجية في تمام الماهية
وقوله او الصور العقلية كلية لان نسبتها الى ما هو على القول الاخر ومعلول الامر العقلي يماثل الامر
الخارجي في تمام الماهية والمراد بخلفه الوجود قول ثم سئلت عنها وانا قبل السوال فليس
العلم بها الا بالقوة القريبة من الفعل منه والذي يدل على مغايرة الارادة والكراهية آه هذا
قول والذي يدل على مغايرة الارادة والكراهية اه هذا الكلام منقول من شرح الاشارات للافضل

ما الوجود الا صيد الذي هو
مصدر الاثار ومظهر الاحكام
لا ما حصل فيه ماهياتها
موجودا صحيح

لافضل المحققين وهو غير مقبول والمقول عليه ما ذكر ان الخارج هو الشوق حيث قال الايد في الحركة الاختيارية لن يتصور الشيء نافعا يحصله او ضارا يدفعه ثم سعى من ذلك التصور شوقا الى تحصيله او كراهة له او دفعه وحدث من ذلك الشوق عزم الى الفعل فيتحرك الاعضاء الاعضاء اليه والشوق ليس من القوى المدركة لان فعلها ليس الا الادراك وربما ينفك الادراك عن الشوق كما يدرك ان لذة طعام تنفعا الا انه لا اشتياق اليه بسبب اعتلائه من العذاء والعزم انما يحصل بعد الشوق فيكون غيرا له وايضا يمكن ان يحصل شوق في الغاية من غير عزم كما اذا امتنع حيوان او امر اخر وكذلك ربما ينفك العزم عن التحريك كما اذا كان ممنوعا عن الحركة ثم قال التصور للشيء بحسب العقلي العملي والشوق لو كان الى جذب نفع فبحسب القوة الشهوانية ولو كان الشخص يريد ما لا يشتهيه او يكره ما يشتهيه فلاجل سبب هذا المقام فان الارادة متفرعة على الشوق فلا يوجد بدونه ولو وجد شيء ما كان الشوق من مبادي الافعال الاختيارية على الاطلاق اذ بعد الارادة لا حاجة الا الى تحريك القوة المنبثة في العضلات والقوم انما ذكروا هذا الفرق بين الارادة والشهوة والكراهة والنفرة و الغضب عندما عدوا الكيفيات النفسانية وجعلوها متغايرة فتامل قول فلون ناشيء من خيل

تاثير الكيفيتين الظاهر من عبارة المتن انهما دليلان وقد جعلهما الشارح دليلا واحدا امتا بعنه

لشرح الملخص قول بانهما مبدء التغير اذا قيد مبدأ التغيير اخرج نحو ما در منه المغايرة

بالذات واذا قيد من حيث هو اخرج علم منه ان المعتبر صدق الاول عليه في الجملة ولو باعتبار

قول كالطبيب اذا عالج نفسه يعني في الامراض النفسانية واما في الامراض البدنية فالمغايرة

ظاهرة فلا حاجة ههنا الى ذلك القيد قول فيكون تاثيره في الاخر لا في نفسه فانه من حيث جعله

بكيفية ازالة ذلك المرض واراد ته كذلك الازالة مستعلج معالج ومن حيث اتصافه بذلك

المرض واراد ته زواله عنه غير مستعلج معالج قول والاستدلال بكون السلامة مبدأ بالنقض

قول وان كل هيئة اعتدالية الحدود بالجسم الصحيح بالمقدار قول فتعين ان كمال

اول لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة قول ولما كان من سوء المزاج نوع الخلق

والقدرة والارادة والجهل ترد رد عند الانتكاس زاد اللغة بلغها وازدرها

ابتلعها قول النفي اما من النبوة والنباء ما ارتفع من الارض لم يتعد لسان النفس

فلعنات اي قبض لمت بعون الله تعالى وتوفيقه

قال الفضلاء
الامور بخواتيمها

دستم بريز خاك چو خواهد شدن تباه بادي بباد كار عاند خطي سياه

يدرك كون التفرقة وهو لكن يوقف على ادراكها وما يتوقف عليه البدهي اولى بان يكون بديهيا

ويرد على المقصود بصور الحقيقة والتفرقة ولا يتوقف عادة لكن بل على التصور بوجه ما وهكذا

حال الاستقراء والحق ان ما تقدم من الاحساس بالجزئيات كاف في ادراك ما هيات الحركة

واقوى منه وذلك على الكل لم يتذكر لها من التغير فيما عند المتأمل المقصود قول الى ان ينتهي الخ

في غاية الصفاء قال ابن الغذاء يحق بعد الابيضاض ميله شرح الملخص ثم يطبخ

للاد آب طبخ قوي طبخ فيه العلي ويصفى غاية التصفية حتى صار كماء الدمعة

ثم يخلط هذا الماء آن فينعقد الحل الشفاف من المراد آ وبيض وغاية

البياض كاللبن الرايب ثم يجفف قول والحق ان اختلاف الالوان هذا الكلام منسوب الى

ابن الهيثم قول حصيلة مخالفة بحقيقة اللون الحاصل لاجزاء ذلك الجسم بتعاون

بحسب اختلاف الضوء شدة وضعفا لكن يجعل ان يكون اللون واحدا مع جميع الحالات ويجعل مراتب

الجلاء وانكر في عاصمة مراتب الضوء فلا حدث من ذلك ما ذكر من اللهم الا ان يجعل اختلاف

حقايق الالوان ايضا معلوما بالحدس قول قد توجد شدة من السكان من توهم في

السواد الشديد اجتماع السوادين فجوز اجتماع المتضادين وفي السواد الصعيب اجتماع

سواد وبياض معاً محل واحد قوله متحركة بمقتضى طباعها الى اد ليس هناك اران واقسر

قوله اكثر سفر المانحة العيان مماثلة نشأت من محل عارض للمتن عاظلا وما اريد بها

فاستمرا مناك مصدر المجهول اى اكثر مستورية فتوجه مصدر المعلوم فقدر بعد لما انحته

قوله لان الضوء لا يكون سائلا اشتغال الحس بعض حدركانه نصف ادراكه لما وراءه

على حسب ذلك حتى اذا قوي الاشتغال بالمتوسط امتنع الاحساس بما وراءه

الا ترى ان الزجاج كلما كان لونه اشد كان ستر لما انحته اقوى وهكذا الحال في تفاوت

الغلظ فعلى هذا القياس يلزم فكون الضوء جسما محسوسا ستر لما انحته على تفاوت شدته

وضعفه اللهم الا ان يقال ان الضوء لا يمنع نفوذ الشعاع فلا يكون ساترا قوله منهما ما هو

ضوء اول الضوء اما ذاتي واما مستفاد من مضيئ والثاني اما اول الخ قوله تقدير

الدخل الا ترى ان ستر الدخل هكذا او تكيف الهواء بالضوء لو جعل الحس يحس بالهواء مضيئا

كما يحس بالجدار حال تكيفه بالضوء والثاني بط فكذا المقدم وح يبطل ما ذكروه من ان

الظل ضوء يحصل في الجسم من معارضة الهواء المتكيف بالضوء وتقوية الجزئين الهواء له

لون ضعيف وضوء ضعيف فلذلك لم يحس به بخلاف الجدار فان لونه ليس بضعيف

چشم سوادی لیلیٰ یلدایه شان ویرر مژگی خرنگی لرزهٔ جانجهان ویرر

رخساری اولمش آینهٔ اسکندر وله زیرا کورنجه صفحه سی رسم جهان ویرر

ضمگی کمان رستم اوله یاد کل بلکه ابروسی بلکه قوس قزحدن نشان ویرر

آشوب شانه طره سنه ایرمیه مدام کم نوعروسه ماشطه وش حسن وآن ویرر

چاه زلال لعلنه کردوشمسه روعیا کنعانا موته یوسف رل مژده کان ویرر

44

١٩٥٠

Süleymaniye Kütüphanesi
Kısmı | Esat Ef.
Yeni Kayıt No |
Eski Kayıt No | 1950

الكرخدمت نمايد ذدستم
دعاكويم شما هرجاكه هستم

ابو عوك ابي وهو جدك

خالي
يا اخي انا عمك

ان رجلا تزوج امرأة وكان له ابن ولها ام فزوج ام امرأته الى ابنه
فولدتا ابنين احدهما من الاب الذى زوج البنت والاخر من ام الذى
زوجها الابن فابن المولود من البنت اخ لاب لزوج الام والابن المولود
من الام اخ لام للبنت وزوج البنت جد للابن المولود من ام البنت
وايضا الابن المولود من بنت الام عم للمولود من ام البنت والابن
المولود من ام البنت خال للابن المولود من بنت الام فيقول الابن
المولود من بنت الام المزبور للابن المولود من ام البنت المزبور يا خالى

وأيت امرأة معها عشرة رجال وقلت ما هؤلاء الرجال قالت الواحد زوجى واربعة
اخوتى وخمسة عبيدى وكلهم من بطن واحد رجل اخذ جاريته وهما
ستة اولادها وتزوج البنت بواحد منها وجاء للرجل من الجارية اربعة اولاد
فصار كلهم من بطن واحد ثم